Araştırma Makalesi /Research Article
Geliş Tarihi:14/03/2022-Kabul Tarihi:14/06/2022

Recep Tayyip Erdoğan Üniversitesi
İlahiyat Fakültesi Dergisi 21 (2022), 100-123
Doi: https://doi.org/10.32950/rteuifd.1087739

أبو الجارود زياد بن المنذر بين الزيدية وأهل الحديث من باب الجرح والتعديل

Ali Mohsen Zaid ALMASAWA*

Atıf/Cite as: Almasawa, Ali Mohsen Zaid. "Ebu'l-Cârûd Ziyâd bin el-Münzir beyne'z-Zeydiyye ve Ehli'l-Hadîs min Bâbi'l-Cerh ve't-Ta'dîl". *Recep Tayyip Erdoğan Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi* 21 (2022), 100-123.

Cerh ve Ta'dil Bağlamında Zeydiyye ve Ehl-i Hadis Arasında Ebu'l-Carud Ziyad b. Münzir

Öz: Zeydî mezhebi etrafında çok sayıda tartışmalı konu vardır. Bu çerçevede Zeydî mezhebinin fikir ve mezhep olarak niteliği de net değildir, çağdaş araştırmacılar arasında üzerinde ittifak sağlanamayan konulardandır. Zeydiyye'nin özellikle de Yemen'deki son dönem mensuplarının çok farklı gruplara ayrıldığı gözlemlenmektedir. Cârûdiyye bu bölünmenin içinde başat grup olarak ortaya çıkmaktadır. Cârûdiyye'nin kurucusu Ebü'l-Cârûd'un incelenmesi mezhebin araştırılması bağlamında değer kazanmaktadır. Cerh ve ta'dîl açısından onun şahsiyetinin açıklanmasında iki tür yaklaşım ve görünüm benimsenmektedir. İlk yaklaşım Zeydî alimlerin Ebü'l-Cârûd'a bakışını içermekteyken ikinci yaklaşım, ehl-i hadîse aittir. Bu makalede eleştirel ve analitik bir perspektifle her iki yaklaşım da sunulmakta olup ravilerin durumları ele alınırken başvurulan temel metot, hadisçilerin râvi kritik usulleridir. Zira makalemizde vurgulandığı üzere Zeydîlerin ilm-i ricâl sanatında özgün bir yöntemleri bulunmamaktadır. Bu makalenin amaçlarından biri de ehl-i hadîsin mecrûh râvilere yönelik yaklaşımını Ebü'l-Cârûd hakkındaki tavırları vasıtasıyla tespit etmektir. Çalışmamızın önemi, kurucu lider İmam Zeyd'den sonraki fikir öncülerinden olup Zeydiyye'nin en yaygın ve kalabalık kolu olan Cârûdiyye fırkasını tesis eden Ebü'l-Cârûd'un yeni bir ekol teşekkülünde oynadığı dikkat çekici role değinilmesinden kaynaklanmaktadır. Çalışmamızda hadisçilerin ve Zeydî ulemanın onun hakkında söyledikleri, onun aktardığı hadislerin değeri, onu güvenilir veya zayıf gören alimlerin ifadelerinin senet ve metin açısından kritiği gibi başlıklar işlenmektedir.

Anahtar Kelimeler: Ebü'l-Cârûd, Cârûdiyye, Ehl-i Hadîs, Zeydiyye, Cerh ve Ta'dîl.

* Doktora öğrencisi, Ankara Üniversitesi, İslam Hukuku Anabilim Dalı, Ankara, Türkiye, alimohsenzaid1981@gmail.com, ORCID: 0000-0002-7159-0787

Abu Al-Jarud Ziyad bin Al-Mundhir between the Zaydiyyah and the People of Hadith in the context of Jarh and Ta'deel

Abstract: There are many controversial issues in the Zaydi sect. Rather, the Zaydi sect as an idea and as a sect is considered a controversial issue in itself, especially among contemporaries. Zaydism, in terms of difference and denomination, was divided into several sections, especially among the later Zaydis of Yemen. This group here is from the window of wound and modification, and the research presents two scenes: the first for the Zaydi scholars and the second for the people of hadith. The hadith, as the Zaydis do not have a method for them in the men's science, as this article shows. The purpose of this study is to explain the approach of the people of hadith in dealing with the wounded narrators through their dealings with Abu al-Jarud. The importance of studying the personality of the article comes from the Al-Jaroudia group, which is attributed to the personality of the article. It is the most prevalent Zaydi sect than other sects, and Abu al-Jarud represents the starting point for the ideas that entered the Zaydi sect after the death of Zayd ibn Ali, to whom the Zaydi sect is attributed. Hadith scholars, and the article examines the evidence of the sayings that spoke about the character of the article with an explanation of the approach to dealing with the narratives of Abi Al-Jarud.

Keywords: Abu al-Jaroud, Al-Jaroudiyah, Ahl al-Hadith, Zaydi, Jarh and Ta'dil

أبو الجارود زياد بن المنذر بين الزيدية وأهل الحديث من باب الجرح والتعديل

ملخص: كثيرة هي القضايا الجدلية في المذهب الزيدي، بل إن المذهب الزيدي كفكرة وكمذهب يعتبر قضية جدلية بنفسه خصوصا عند المعاصرين، فالزيدية من حيث الفرق والملل انقسمت إلى عدة أقسام خصوصا عند متأخري زيدية اليمن، وتأتي فرقة الجارودية في رأس هذا الانقسام، والحديث عن زعيم هذه الفرقة هنا من نافذة الجرح والتعديل، والبحث يعرض مشهدين: الأول لعلماء الزيدية والثاني لأهل الحديث، ثم تأتي دراسة المشهدين، وطبيعة هذه المقالة نقدية وتحليلية لما تم عرضه في المشهدين حول زياد بن المنذر أبي الجارود، كما أن المنهج النقدي للرواة هنا هو منهج أهل الحديث، إذ أن الزيدية لا منهج لهم في فن علم الرجال كما تُبين هذه المقالة.

والغرض من هذه الدراسة بيان منهج أهل الحديث في التعامل مع الرواة المجروحين من خلال تعاملهم مع أبي الجارود، وتأتي أهمية دراسة شخصية المقالة من حيث فرقة الجارودية التي تُنسب إلى شخصية المقالة؛ فهي أكثر الفرق الزيدية انتشارا عن غيرها من الفرق، ويمثل أبو الجارود نقطة البداية للأفكار التي دخلت إلى المذهب الزيدي بعد موت زيد بن علي والذي يُنسب إليه المذهب الزيدي، وهذا المقال يجمع بين ما قيل من جرح وتعديل في أبي الجارود وبين واقع التعامل معه من قبل علماء هذا الفن، وتدرس المقالة أسانيد الأقوال التي تكلمت في شخصية المقالة مع بيان منهج التعامل مع مرويات أبي الجارود.

الكلمات المفتاحية: أبو الجارود، الجارودية، أهل الحديث، الزيدية، الجرح والتعديل.

المدخل

تنسب فرقة الجارودية إلى أبي الجارود، وهذه الفرقة التي هي إحدى الفرق الزيدية، هي الأشهر من بينها، وقد اخُتلِف في عدد فرق الزيدية: فعدهم الإمام أبو الحسن الأشعري ست فرقٍ[1]، وذكر المسعودي أن الزيدية ثمان فرقٍ[2]،

1 أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن أبي موسى الأشعري، مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ص 66.
2 أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، 208/3.

وذكر الإسفراييني في التبصير أنهم ثلاث فرقٍ[3]، وذكر الشهرستاني ما يوافق قول الإسفراييني[4]، وكل هؤلاء ذكروا أن الجارودية منها، ومعظمهم ذكروا نسبتها إلى أبي الجارود زياد بن المنذر، وكذلك عدتها زيدية اليمن أنها من فرق الزيدية[5]، ولا أعلم خلافا في نسبة الجارودية إلى زياد بن المنذر أبي الجارود.

ومن يطالع في المذهب الزيدي، سيجد أن هناك انفصاما واضحا بين المنهج الزيدي وبين زيدية اليوم كواقع، مع العلم أن هذا الانفصام كان يظهر كنتوءات قد تكون فردية في أغلب العصور السالفة، وسيجد من يطالع كتاب العواصم والقواصم لابن الوزير، صورةً واضحةً لهذا الانفصام، حيث يظهر عند المقارنة مع الواقع المعاش اليوم: فعلى سبيل المثال لتوضيح هذا الانفصام: مثال ما ذكره ابن الوزير، بأن أئمة الزيدية كانوا يقتنون كتب أهل الحديث، ويسمّعونها، وعليها إجازاتهم في رواية الحديث، وأنهم إذا مَلِكوا شيئا من كتب الحديث، اغتبطوا به، وصانوه، وحَفِظَوه، وربما سمّعوه[6]، بينما في واقعنا المعاصر، نجد هجوما من زيدية العصر على كتب الحديث، فقد أقيمت مناظرات مع الزيدية في اليمن ، والتي طالت لساعات من أجل النقاش حول صحة كتب الأمهات الست لاسيما الصحيحين، وقد حضرتُ بعض تلك المناظرات التي كانت تحدث في مجالس العلم وأحيانا في الجامعات، فعندما يطالع الشخص ما في كتب الزيدية سواء في كتب ابن الوزير أو في كتب غيره ويجد واقعا مخالفا لما في منهج الزيدية ولما في كتبهم وتاريخهم، يستطيع يدرك حينها الانفصام بين الزيدية المعاصرة وبين منهجهم وتراثهم.

وتأتي هذه المقالة في الإسهام لوضع صورة واضحة عن أهم شخصية من شخصيات فرقة الجارودية، وذلك في دراسة متجردة عن القناعات السابقة.

الجارودية هي أكثر الفرق الزيدية انتشاراً، فقد انقسم متأخرو الجارودية في اليمن إلى ثلاث فرق: مخترعةٌ، ومطرفيَّة، وحُسينيَّة[7]، لذلك كان للجارودية النصيب الأوفر من قِبَلِ الباحثين، وكذلك الحال مع أبي الجارود زياد بن المنذر، والذي هو محل بحثنا في هذه المقالة، وقد رأيت أن أضع القارئ في بداية الأمر بين مشهدين في جرح وتعديل أبي الجارود وهما: مشهد علماء الزيدية، ومشهد علماء الحديث، وذلك من خلال الترجمة لأبي الجارود، وهو شخصية اعترتها تقلبات فكرية وقناعات سرعان ما كانت الأحداث تغير تلك القناعات ومظهر هذه التقلبات هو: أنه كان على فكر المذهب الإمامي، ثم تحول من الإمامية إلى الزيدية، ثم سرعان ما ظهرت له أفكار تناقض فكر الإمام زيد بعد موت زيد بن علي، مثل رواية المثالب في الصحابة، وقد كان خروجه عن الإمامية بسبب خروج الإمام زيد، فتابع زيد بن علي إمام المذهب الزيدي، ولعل ما أصاب ثورة زيد وأتباعه من قمع قد أثَّرَ على قناعاته وأفكاره فهو لم يكن شخصا مغمورا في ثورة زيد بن علي، فقد كان فيها من الشخصيات المتحمسة في خروجه، وقد جاء في مقاتل الطالبين بأنه كان يرفع صوته بشعار زيد بن علي في جيشه[8]، فعندما بدأ الإمام زيد بالخروج، كان الناس يتوافدون عليه حتى وصل عددهم إلى أكثر من اثني عشرة ألف مبايع، والذي يظهر أنه في وسط هذا الزخم والعدد الكبير من المناصرين رفع أبو الجارود وأصحاب الإمام زيد سقف توقعاتهم في تحقيق النجاح لخروجهم، وعندما صدموا بخذلان أهل الكوفة، وقد تم حبس عدد كبير من المبايعين له في مسجد الأعظم بالكوفة من خلال حيلة من هشام بن عبد الملك وأصحابه، حتى ما بقي بجانب زيد من الذين بايعوه سوى مائتان ونيف، فانتهى الأمر بمقتل زيد وملاحقة أتباعه والتضييق عليهم[9]، فهذه الأحداث والنتائج شكلت جزءا رئيسا في التحول الفكري عند زياد بن المنذر.

3 طاهر بن محمد الإسفراييني، أبو المظفر، التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، ص27- 29.
4 محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، 157/1.
5 محمد بن إبراهيم بن الوزير، العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، 457/3.
6 محمد بن إبراهيم بن الوزير، العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، 2/ 345.
7 محمد بن إبراهيم بن الوزير، العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، 457/3.
8 انظر: علي بن الحسين بن محمد بن أحمد، أبو الفرج الأصبهاني، مقاتل الطالبيين، ص 133، وانظر: أبو العباس أحمد بن علي النجاشي، رجال النجاشي، ص: 170.
9 انظر: أبو الفرج الأصبهاني، مقاتل الطالبين، ص: 131 – 139.

وأبو الجارود وهو يمثل رأس الجارودية لا يعني ذلك أن جميع أفكار الجارودية صادرة منه، فلم يسجل لنا التاريخ ولا كتب الروايات – فيما أعلم - عن أبي الجارود غير فكرة المغالاة في آل البيت، والمثالب في الصحابة، وأما بقية أفكار الجارودية مثل فكرة الإيمان بالرجعة – وهي فكرة الاعتقاد بأن الإمام علي سيرجع إلى الحياة الدنيا – وفكرة تحليل المتعة[10] وغيرها من الأفكار، إنما نُسبت للجارودية ولم تنسب لأبي الجارود نفسه، فأفكار ومعتقدات أبي الجارود، لم ينقل عنه من أفكار الجارودية غير المغالاة في آل البيت والقدح في الصحابة، وبعد هذا التوضيح يمكننا هنا نقل بعض أفكار ومعتقدات الجارودية:

١ - رأيهم في أحقية علي بن أبي طالب للإمامة بعد رسول الله:

يقولون: بأن النبي صلى الله عليه وسلم نص على علي بن أبي طالب بالوصف لا بالتسمية، فكان هو الإمام من بعده، وأن من خالف عليا بعدم اتباعه في إمامته، وعدم طلبه للوصف فهو كافر، فكفَّروا بذلك الصحابة[11].

ملحوظة: هذا الرأي لا نجد من يقول به من الزيدية في منهجهم وتراثهم على اختلاف فرقهم إلا النادر، ولعله كان رأيا للجارودية في بداية عهدها [12]، وأظن أن هذا كان رأيا لأبي الجارود في بداية الأمر، حينما تم القضاء على ثورة الإمام زيد، فجاء هذا الرأي نتيجة لصدمة الانتكاسة التي حدثت لثورة الإمام زيد، ثم خَفَت هذا الرأي مع مرور الزمن، وتحول إلى التخطئة والله أعلم.

٢ - رأيهم في إمامة المفضول:

يقولون: بعدم جواز إمامة المفضول مع وجود الفاضل[13].

٣ - رأيهم في إمامة من لم يكن من البطنين[14].

يرون بأن الإمامة مقصورة في البطنين، ولذلك فإمامة من جاء من غير نسل الحسن والحسين تكون هذه الإمامة عندهم غير شرعية [15].

٤ - رأيهم في فرقتي السليمانية[16] والصالحية[17] (البترية):

يكفِّرون فرقتي السليمانية والبترية؛ لأنهما لا يكفران أبي بكر وعمر[18].

أولاً: ترجمة الزيدية لأبي الجارود (مات بعد 150 هـ) [19]:

ذكره محمد بن علي أبو عبد الله العلوي (ت 445 هـ) مِن رواة الإمام زيد بن علي وأسند له حديثا فقال: " أبو الجارود الكوفي تابعي، عن زيد بن علي عليه السلام، أخبرنا محمد بن الحسين النخاس قراءة، قال: أخبرنا الحسن بن

10 انظر: يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، 9/ 518.
11 انظر: أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين، 67/1، وأبو محمد علي بن أحمد بن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، 4/ 76، 77.
12 عبد الله بن محمد بن حميد الدين، الزيدية قراءة في المشروع وبحث في المكونات، ص ١٠٩ - ١١٠.
13 عز الدين بن الحسن، العناية التامة في تحقيق مسألة الإمامة، ٦٤/1.
14 "البطنين" مصطلح عند الزيدية يقصد به الحسن الحسين ابني الإمام علي بن أبي طالب ومن جاء من نسلهما وكلمة البطنين نسبة إلى بطن الحسن وبطن الحسن كما بينت وكما هو مشهور في كتبهم.
15 المنصور بالله عبد الله بن حمزة، شرح الرسالة الناصحة بالأدلة الواضحة، ٢٨٤/١.
16 السليمانية: نسبة إلى سليمان بن جرير، وهو مُتكلِّم الزيدية، وإلية تنسب فرقة الزيدية السليمانية، وقد ذكر أنه مِن مَن سمَّمَ ادريس بن عبد الله مؤسس دولة الأدارسة بالمغرب وقد شكك بعض علماء الزيدية في ذلك، انظر: أحمد بن صالح بن أبي الرجال، مطلع البدور ومجمع البحور، 352/2.
17 يتزعم هذه الفرقة الحسن بن صالح بن حي الهمداني، إليه تنسب الفرقة الصالحية، وقد أثنى عليه الزيدية وغيرهم من المذاهب الأخرى. انظر: أحمد بن صالح بن أبي الرجال، مطلع البدور ومجمع البحور، 52/2، والذهبي، سير أعلام النبلاء، 361/7.
18 أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي الأسفراييني، الفرق بين الفرق، ص٢٤.
19 لم يتم ذكر تاريخ محدد لوفاة أبي الجارود لكن معظم المؤرخين من الزيدية وأهل الحديث يذكرون أن الوفاة بعد عام 150 هجرية انظر: أحمد بن صالح بن أبي الرجال، مطلع البدور ومجمع البحور، 295/2، عبد السلام الوجيه، أعلام المؤلفين، (ص 436)، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: 221)، عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، 4 / 188.

علي السلولي، قال: حدثنا صالح بن أبي الأسود، عن أبي الجارود، عن زيد بن علي ومحمد بن علي قالا: لا نكاح إلا بولي."[20]، واعتبره حُميد بن أحمد الشهيد المحلي (ت652 هـ) موثوقا في سند الحديث[21]، وذكر صارم الدين الوزير[22] (ت 914هـ) في مقدمة مجموعة من الرواة الذين ليسوا من آل البيت، ويعتمد على رواياتهم في الزمن القديم والحديث، ويُرجع إلى اجتهادهم في التصحيح والتضعيف[23]، وقال أحمد بن صالح بن أبي الرجال[24] (ت 1092هـ): "أبو الجارود زياد بن المنذر الكوفي الهمداني، وقيل: الثقفي، وقيل: النهدي، وإليه تنسب الجارودية من الزيدية، روى له الترمذي، وكان عالماً عاملاً، ترجم له غير واحد"[25]، ووثقه عبد الله بن الإمام الهادي الحسن (ت 1375 هـ) فقال: "زياد بن المنذر أبو الجارود الأعمى الكوفي المشهور بكنيته[26]، ... ثقة مأمون وقد نالت منه النواصب ولا التفات إلى قولهم، واحتج به الترمذي"[27]،وقال عنه مجد الدين المؤيدي[28] (1428هـ): "إنه من خُلَّص أتباع الإمام زيد بن علي، الآخذين عنه، القائمين بنصرته، المجيبين لدعوته"[29].

وهنا نرى أن الزيدية يثنون على أبي الجارود ويوثقونه كما هو واضح، ويتضح أيضا من خلال ما جاء في الجداول الصغرى رفض تجريح زياد بن المنذر من قبل مَن أسماهم بالنواصب.

ثانيا: ترجمة أهل الحديث لأبي الجارود (ت بعد 150 هـ):

جاء في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم قول يزيد بن أبي زريع (ت 182 هـ) لأبي عوانة: " لا تحدث عن أبى الجارود فإنه أخذ كتابه فأحرقه."[30].

وذُكِر في كتاب إكمال تهذيب الكمال قول الإمام يحيى بن يحيى النيسابوري (ت 226 هـ) حيث جاء في الكتاب : "وقال يحيى بن يحيى - فيما ذكره الحاكم في «تاريخ نيسابور»[31]-: يضع الحديث" [32].

---

20 أبو عبد الله محمد بن علي العلوي، تسمية من روى عن الإمام زيد بن علي من التابعين، ص: 66.
21 حُميد بن أحمد الشهيد المحلي، الحدائق الوردية في مناقب أئمة الزيدية، 1 / 248.
22 صارم الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله الحسني، ولد سنة (834هـ)، قرأ في شتى الفنون، وبرع حتى صار علماً من الأعلام، وأصبح المرجع في وقته، والمشار اليه بالفضيلة، وكان على جانب عظيم من العبادة والزهد، توفي في صنعاء سنة (914هـ). انظر: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، 31/1 - وخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، الأعلام، 66/1.
23 صارم الدين إبراهيم بن محمد الوزير، الفلك الدوار في علوم الحديث والفقه والآثار، ص 79، 80، 155.
24 أحمد بن صالح بن أبي الرجال اليمني، مؤرخ أديب وافر الاطلاع، من علماء الزيدية، ولد في الأهنوم (باليمن) سنة (1029هـ)، ونشأ في صنعاء وتوفي بها، من كتبه (مطلع البدور ومجمع البحور)، توفي سنة (1092هـ). انظر: محمد بن عبد الله الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، 52/1 - والزركلي، الأعلام، 137/1.
25 أحمد بن صالح بن أبي الرجال، مطلع البدور ومجمع البحور، 295/2.
26 ذكر ابن منده أن الذي كنى أبا الجارود هو يحيى بن معين. انظر: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي، فتح الباب في الكنى والألقاب، ، ص 204.
27 عبد الله بن الإمام الهادي الحسن بن يحيى القاسمي، الجداول الصغرى مختصر الطبقات الكبرى، 432/1.
28 مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي الحسني: عالم مجتهد مرجع علماء الزيدية في عصره، وأحد أكابر أهل البيت النبوي. ولد في 26 شعبان بالرضمة من جبل برط، وفي سنة 1990م بعد قيام الوحدة اليمنية ترأس حزب الحق الإسلامي في اليمن. توفى رحمه الله يوم الثلاثاء السادس من شهر رمضان سنة 1428هـ، الموافق 18 سبتمبر سنة2007م. انظر: موقع المجلس الزيدي الإسلامي. برابط: (http://www.zaidiah.com/aticles/2252)
29 مجد الدين المؤيدي، لوامع الأنوار في جوامع العلوم والآثار وتراجم أولي العلم والأنظار، 212/1.
30 أبو محمد عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 546/3.
31 بحثت عن قول يحيى بن يحيى في كتاب تاريخ نيسابور للحاكم النيسابوري فلم أجده، ولعل النسخة المطبوعة عندنا ناقصة عن النسخة التي اطلع عليها العلامة علاء الدين مغلطاي أو أن الناقل وهم في ذلك بسبب أن كتاب تاريخ نيسابور للحاكم كتب باللغة الفارسية وترجم إلى العربية فكان فيه كثير من الأخطاء والتصحيف.
32 علاء الدين مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، 5 / 122.

وجاء في الكامل عن يحيى بن معين (ت 233 هـ): "زياد بْن المنذر أبو الجارود كذاب عدو الله ليس يساوي فلسا"[33]، وفي رواية الدوري عن يحيى بن معين: "زِيَاد بن الْمُنْذر أَبُو الْجَارُود كَذَّاب يحدث عَنهُ الْفَزارِيّ بِحَدِيث أَبى جَعْفَر أَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم أَمر عليا أَن يتْلم الْحِيطَان"[34].

وقال الإمام أحمد (ت 241 هـ) كما ذكر عنه ابنه عبد الله: سمعت أبي يقول: "أبو الجارود زياد بن المنذر متروك الحديث، وضعفه جدا"[35].

وذكره البخاري (ت 256 هـ) بقوله: "يتكلمون فيه"[36].

وقال أبو زرعة (264 هـ): " زياد بن المنذر أبو الجارود كوفي ضعيف الحديث واهي الحديث"[37].

وَقَال أبو داوود (ت 275 هـ) كما جاء في التهذيب للمزي: "أبو عُبَيد الآجري: سألت أبا داود عن زياد بْن المنذر أبي الجارود، فقال: كذاب، سمعت يحيى يقوله"[38].

وقال أبو حاتم الرازي (ت ٢٧٧هـ): "منكر الحديث جدا"[39].

وقال أبو بكر البزار (ت 292 هـ): "شيعيٌّ"[40].

وقال النسائي (ت 303 هـ): "متروك الحديث"[41].

وقال عنه أبو القاسم عبد الله البلخي (ت 319 هـ) "كذاب خبيث، يروى عنه الفزارى"[42].

وقال ابن حبان (ت 354 هـ): "كان رافضياً، يضع الحديث في مثالب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، ويروي عَن فَضَائِل أهل الْبَيْت أَشْيَاء مَاله أصُول، لا تحل كتابة حديثه"[43].

قَالَ ابنُ عَدِي (ت 365 هـ) بعد أن سرد أحاديث زياد ابن المنذر: "وهذه الأحاديث الذي أمليتها مع سائر أحاديثه التي لم أذكرها عامتها غير محفوظة وعامة ما يروي زياد بْن المنذر هذا في فضائل أهل البيت، وَهو من المعدودين من أهل الكوفة الغالين"[44].

وقال الدارقطني (ت 385 هـ) : "أبو الجارود ضعيف"[45].

وقال الحاكم النيسابوري (ت 405 هـ): "زِيَاد بن الْمُنْذر أَبُو الْجَارُود الثَّقَفِيّ رَدِيء يروي الْمَنَاكِير فِي الْفَضَائِل"[46].

---

33 أبو أحمد بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، 132/4.
34 يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء البغدادي، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، 366/3.
35 أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، 382/3.
36 محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله، التاريخ الكبير، 371/3.
37 أبو محمد عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 3/ 546.
38 يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، 9/ 518.
39 أبو محمد عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 3/ 546.
40 علي بن أبي بكر الهيثمي، كشف الستار عن زوائد البزار، 1 / 179.
41 أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، الضعفاء والمتروكون، ص44.
42 أبو القاسم عبد الله البلخي، قبول الأخبار ومعرفة الرجال، 2/ 372.
43 محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي المجروحين من المحدثين والضعفاء، 306/1.
44 ابن عدي، الكامل في الضعفاء، 4 / 136.
45 الدارقطني، سنن الدارقطني، 4 / 52. جاء أيضا في الضعفاء والمتروكون للدارقطني (2/ 154): " زياد بن المنذر أبو الجارود، كوفي عن أبي الطفيل، وأبي جعفر محمد بن علي". وقد نقل ابن الجوزي عن الدارقطني أنه قال في أبي الجارود: "متروك الحديث". انظر: ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، 1 / 301.
46 أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، المدخل إلى الصحيح، (ص: 139).

وقال أبو نعيم (ت 430 هـ): "زِيَاد بن الْمُنْذر أَبُو الْجَارُود الْكُوفِي النَّقَفِيّ صَاحب الْمَذْهَب الردي روى الْمَنَاكِير فِي الْفَضَائِل وَغَيره عَن الْأَعْمَش تَرَكُوهُ"[47].

وهذه الأقوال المذكورة آنفا من أقوال أهل الحديث في زياد بن المنذر ليس فيها من وثقه، وعند الجمع بين المشهدين أعني مشهد الزيدية وأهل الحديث نجد البون الشاسع في وجهات النظر حول تعديل وتجريح زياد بن المنذر.

والمتأمل في ذكر ألفاظ جرح أهل الحديث لزياد بن المنذر من خلال الذي مر معنا قبل قليل يجد أنها بالترتيب الزمني كالآتي: (**1**. أخذ كتابه فأحرقه، **2**. يضع الحديث، **3**. كذاب عدو اللَّه ليس يساوي فلسا، وفي رواية الدوري " كَذَّاب يحدث عَنهُ الْفَزارِيّ بِحَدِيث أَبى جَعْفَر أَن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم أَمر عليا أَن يثلم الْحِيطَان "، **4**. متروك الحديث وضعفه جدا **5**. كوفي ضعيف الحديث واهي الحديث، **6**. كذاب، سمعت يحيى يقوله، **7**. منكر الحديث جدا، **8**. شيعي، **9**. متروك الحديث، **10**. كذاب خبيث، يروي عنه الفزارى، **11**. كان رافضياً، يضع الحديث في مثالب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، ويروي عَن فَضَائِل أهل الْبَيْت أَشْيَاء مَاله أصُول لا تحل كتابة حديثه، **12**. ضعيف **13**. رَدِيء يروي الْمَنَاكِير فِي الْفَضَائِل، **14**. الْكُوفِي النَّقَفِيّ صَاحب الْمَذْهَب الردي روى الْمَنَاكِير فِي الْفَضَائِل وَغَيره عَن الْأَعْمَش تَرَكُوهُ).

وعند التأمل في ترجمة الزيدية وأهل الحديث لزياد بن المنذر، نجد أن الزيدية الذين تكلموا عن أبي الجارود، ليسوا ممن عاشوا معه أو عاصروه؛ لأن من مذهب الزيدية قبول المراسيل[48]، والغالب عندهم أنهم لا يذكرون السند بل يختصرونها ويذكرون متن الحديث كما ذكر ابن الوزير في كتابه العواصم والقواصم عند إنكاره على جمال الدين شيخه، - وذلك في معرض جداله معه، وفي معرض الجواب والرد- حيث اشترط جمال الدين لقبول الأحاديث: 1. معرفةَ رجال الأسانيد، 2. ومعرفةَ عدالتهم 3. وعدالة مَن عدَّلهم، 4. وعدالة من عدَّل المعدل، فأجابه ابنُ الوزير: بأن الذي اشترطه لا يوجد في أحاديث الزيدية، وأن الزيدية لم تهتم بعلم الرواية ولا يوجد فيهم من صنف في الجرح والتعديل مصنفا واحدا[49]؛ ولهذا نجد أن الزيدية لم تذكر الأسانيد عند تعديلها لأبي الجارود، ولم تنقل عن معاصري زياد ابن المنذر تعديلا مسندا، بل يذكرون تعديله دون إسناد، وقد وجد في كتب الشيعة الإمامية ما يفيد ذمه لا المدح، فمن ذلك أن أبا جعفر سماه سرحوبا وذكر أن سرحوبا اسم شيطان أعمى يسكن البحر[50]، وكان أبو الجارود مكفوفا أعمى، ونقل الشيخ المفيد عدة أقوال في ذم أبي الجارود منها:

1. حكى عن أبي نصر قال: كنا عند أبي عبد الله، فمرت بنا جارية معها قمقم[51] فقلبته، فقال أبو عبد الله: إن الله عز وجل قد قَلَبَ قَلْب أبي الجارود، كما قلبتْ هذه الجارية هذا القمقم، فما ذنبي.
2. عن أبي أسامة، قال: قال لي أبو عبد الله: ما فعل أبو الجارود، أما والله لا يموت إلا تائها.
3. عن أبي بصير قال: ذكر أبو عبد الله كثير النوا وسالم بن أبي حفصة وأبا الجارود، فقال: كذابون، مكذبون، كفار، عليهم لعنة الله [52].

وقد بحثت فيما توفر لي من مصادر كتب الزيدية، فلم أجد فيها مَن أسند رواية في توثيق أبي الجارود، وهذا ملاحظ في كتب الزيدية سواء القديمة أو المتأخرة منها؛ وذلك ناتج عن عدم الاهتمام بعلم الرجال كما أسلفت، إلا أن متأخري الزيدية حاولوا الاهتمام بقضية الإسناد، وتراجم الرجال، وعلم الحديث، في صورة مؤلفات معدودة، وإن كانت عبارة عن تجميعٍ لآراء الزيدية، ونقلٍ من تراجم أهل الحديث، وبناء على هذه الآراء جعلوها قواعد، والزيدية

47 أبو نعيم الأصبهاني، الضعفاء، (ص: 83).
48 عندما تسند الزيدية للحديث ويكون السند منقطعا أو معضلا فقد تصفه الزيدية بالمرسل لأن الزيدية عندهم الانقطاع في السند سواء كان من بدايته أو من وسطه أو من آخره وسواء كان راوي واحد أو أكثر يسمونه مرسلا. انظر: أحمد بن محمد بن علي الوزير، المصفى في أصول الفقه، ص193. - وانظر: أحمد بن محمد لقمان الكاشف لذوي العقول عن وجوه معاني الكافل بنيل السؤول، ص 90.
49 محمد بن إبراهيم بن الوزير، العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، 327/1.
50 انظر: حسن الأمين، أعيان الشيعة، 83/7.
51 الْقُمْقُم: مَا يُسَخَّن فِيهِ الْمَاءُ مِنْ نُحاس وَغَيْرِه، وَيَكُونُ ضَيِّقَ الرَّأْس. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، 4/ 110.
52 انظر: الشيخ المفيد، المسائل الجارودية، ص: 16

حالهم حال بقية المذاهب الفقهية كونهم نشأوا قبل نضوج مدرسة أهل الحديث[53] إلا أنه على حد علمي لا يوجد فيهم مَن برز في علم الرجال في زمن أهل الحديث أقصد في زمن ابن المديني (ت 234 هـ) وأبي حاتم (ت 277 هـ) ومن جاء بعدهم مثل الخطيب البغدادي (ت 463 هـ) مرورا بزمن الذهبي (ت 748 هـ) وأمثالهم، فعلى طول هذه القرون، لا أعرف من برز في علم الرجال والرواة منهم.

وعندما نأتي إلى المشهد الثاني عند أهل الحديث، سنجد أنهم أسندوا بعض الروايات إلى من عاصر أبا الجارود، كما سيأتي معنا في التفصيل الآتي.

والملاحظ في رواية المشهدين: أن من نقل التوثيق والتعديل من الزيدية لأبي الجارود (ت بعد 150 هـ) هم الذين في القرن الخامس مثل محمد بن علي أبو عبد الله العلوي (ت 445 هـ) وما بعد القرن الخامس مثل حُميد بن أحمد الشهيد المحلي (ت652 هـ)، وعندما أثنوا عليه لم يذكروا سندا كما بينت آنفا، أما عند غير الزيدية فسنجد أن من تكلم في زياد بن المنذر هم في القرن الثاني والثالث وما بعدهما ويسندون رواياتهم.

دراسة ومناقشة روايات أهل الحديث:

وسأحاول هنا أن ألقي بعض الضوء على بعض روايات أهل الحديث في ترجمة زياد بن المنذر، فقد أورد صاحب كتاب الكامل أسانيد في جرح زياد بن المنذر وهي كالآتي:

(1- حَدَّثَنَا ابن حماد، حَدَّثَنا معاوية بن صالح، عَن يَحْيى، قال: زياد بْن المنذر أبو الجارود كذاب عدو اللَّه ليس يساوي فلسا.

2 - حَدَّثَنا ابن حماد، حَدَّثَنا العباس، عَن يَحْيى، قال: زياد بْن الْمُنْذِر أَبُو الْجَارُودِ كَذَّابٌ يُحَدِّثُ عَنْهُ مَرْوَانُ الْفَزَارِيُّ بِحَدِيثِ أَبِي جَعْفَرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسلَّمَ أمر عليا بثلم الحيطان.

3 - حَدَّثَنَا بن حماد، حَدَّثَنا عَبد اللَّه، عن أبيه قال أبو الجارود متروك الحديث، وَهو زياد بْن المنذر.

4 - حَدَّثَنَا الجنيدي، حَدَّثَنا البُخارِيّ قال زياد بْن المنذر أبو الجارود الثقفي سمع عطية وعن أبي جعفر سمع منه مروان بْن معاوية رماه بن مَعِين.)[54]

وإذا نظرنا إلى هذه الأربعة الأسانيد من منظور علم الحديث فسنجدها كالآتي:

السند الأول:

فهذا السند متصل برواته إلا أن هناك ملحوظة وهي: عند ابن حماد فهو أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي وقد ورد فيه كلام إلا أن هذا الكلام لا يجرح في روايته؛ لأنه إنما تكلموا فيه فيما لا يقدح في روايته. وهو

53 انظر: المقصود بأن علم الحديث لم يكتمل ولم ينضج نضوجا كاملا إلا في مرحلة متأخرة عن مرحلة وزمن أئمة المذاهب الأربعة، والمقصود بنضوج مدرسة الحديث هنا هو أن عصر التدوين لعلوم الحديث لم يكتمل ذلك التدوين إلا في القرن الثالث، وما قبل القرن الثالث أقصد في القرن الثاني كانت فيه بداية التدوين وليس اكتمال التدوين ومعظم هذه البدايات بدأت من منتصف القرن الثاني فعندما بدأ التدوين للحديث بطلب رسمي من الخليفة عمر بن عبد العزيز(101 هـ) فكتب الزهري (ت 123 هـ) لما عنده من أحاديث وتتابع العلماء في الكتابة كجامع معمر بن راشد (ت 154 هـ)، وجامع سفيان الثوري (ت 161 هـ)، ومصنف حماد بن سلمة (ت 167 هـ)، وجامع سفيان بن عيينة (ت 198 هـ). وهذه الكتابات تعتبر تجميع للحديث في أبواب وجوامع ومصنفات وأما في القرن الثالث فقد تم اكتمال التدوين في أبوام علوم الحديث المتنوعة فأصبح كل نوع من أنواع الحديث علما خاصا مثل علم الحديث الصحيح، وعلم المرسل، وعلم الأسماء والكنى، وهكذا، فأفرد العلماء كل نوع منها بتأليف خاص، واكتمل التدوين في هذا القرن. انظر: نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص: 58 – 61. والإمام زيد بن علي (ت 122 هـ)، والإمام أبو حنيفة (ت 150 هـ) ماتا قبل أن تشتد وتقوى حركة التدوين والإمام مالك (ت 179 هـ) زمنه كان في بداية التدوين وقد ألف هو حينها الموطأ، ووأما الإمام الشافعي فقد جاء في زمن أئمة علم الحديث مثل ابن معين وأحمد بن حنبل وعلي ابن المديني وأمثالهم؛ لذلك قلت أن المذهب الزيدي نشأ قبل نضوج علم الحديث واكتماله، وهذا ليس تبريرا لهم وإنما توصيف للواقع عندهم.

54 ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، 132/4.

واضح أيضا من كلام الدارقطني، بأن الكلام ليس في رواية الدولابي وإسناده،[55]وقد استبعد ابن حجر التهم التي قالها ابن عدي في الدولابي،[56] كما أن الذهبي عندما ترجم له وصفه بالإمام الحافظ[57] والله أعلم بالصواب.

السند الثاني:

ليس فيه مطعن إلا ما تكلم فيه حول ابن حماد الدولابي وقد تم ذكر سبب الكلام آنفا وعدم تأثيره على الرواية والإسناد.

السند الثالث:

وهذا السند نفس السند الثاني من حيث وجود الملاحظات حوله.

السند الرابع:

وهذا السند ليس عليه غبار فالجنيد ثقة والبخاري إمام.

ومن خلال ما نقله ابن عدي في كتابه، نستطيع القول بصحة معظم الأسانيد التي نقلها حول تضعيف أبي الجارود زياد بن المنذر، إلا أن كل الأسانيد التي نقلت عن أئمة العلماء الذين تكلموا فيه لم يكونوا ممن عاصروا أبا الجارود واحتكوا به، ولو ألقينا نظرة على العلماء الذين نقل عنهم ابن عدي القول في زياد بن المنذر فسنجدهم كلهم اعتمدوا في النقل من يحيى بن معين ولذلك قال البخاري في السند الرابع "رماه ابن معين" لأن ابن معين هو من بين سبب الجرح، وهو -أي يحيى بن معين- ولد في عام مائة وثمانية وخمسون هجرية بينما يذكر المترجمون أن وفاة زياد كانت بعد عام 150 هجرية[58] ، فهو لم يكن محتكا به حتى ينقل عنه ما نقل عن دراية وعلم واطلاع[59]، فإمكانية اللقاء والمعاصرة غير ممكنة لأن ابن معين توفي في سنة ثمان وخمسين ومائة، وبالتالي يكون كلام يحيى بن معين عن زياد بن المنذر إنما هو من خلال مرويات زياد بن المنذر ومن خلال ما عُرف عنه من نقل المثالب في الصحابة، هذا بالنسبة لما نقله ابن عدي.

أما ابن أبي حاتم فقد نقل في الجرح روايات عن: يزيد بن زريع، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبي حاتم، وأبي زرعة[60]، وكل هؤلاء ولدوا بعد وفاة زياد بن المنذر باستثناء يزيد بن زريع -بغض النظر عن ما ورود في الرواية عن طريق محمد بن عقبة من مقال- فقد كانت وفاته مقاربة لوفاة زياد بن المنذر بعقدين أو ثلاثة تقريبا، وحسب ما بحثت فيزيد بن زريع هو الوحيد الذي تكلم في زياد بن المنذر وهو معاصر له، وقد بين سبب الجرح بأنه قد أحرق كتبه[61]، وكأن المعنى أنه صار يحدث من حفظه فلا يؤمن من الاختلاط أو الوهم وعدم التثبت، والذي ذكر أن سبب الجرح هو الكذب والوضع للأحاديث ابن معين ويحيى ين يحيى النيسابوري كما ذكرنا سابقا، ولعل النيسابوري تابع ابن معين لمكانة ابن معين في هذا الفن، ونلاحظ أن كثيرا من العلماء الكبار من الذين ترجموا لأبي الجارود لم يذكروا قول يحيى بن يحيى النيسابوري في جرح أبي الجارود، فقد سردوا أسماء علماء كُثُر من الجارحين ولم يذكروا قول

55 الذهبي، سير أعلام النبلاء، 310/14.
56 أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، 463/10.
57 الذهبي، سير أعلام النبلاء، 310/14.
58 ذكرنا سابقا عند بداية ترجمة الزيدية لأبي الجارود أنه لم يتم ذكر تاريخ محدد لوفاة أبي الجارود لكن معظم المؤرخين من الزيدية وأهل الحديث يذكرون أن الوفاة بعد عام 150 هجرية.
59 المعاصرة واللقاء ليست شرطا في الجرح إلا أنني أوضح الصورة للقارئ عن المنطلقات والمرتكزات التي ارتكز عليها ابن معين في رميه لابن الجارود بالكذب وهي كما أخبر ابن عدي كما سيأتي معنا في هذا البحث: أن الذي اعتمد عليه ابن معين في رمي ابن الجارود بالكذب هي روايات ابن الجارود لأنه يروي مثالب في الصحابة ويروي المناقب في آل البيت ويغالي فيها وبناء على وجود هذه الروايات أطلق ابن معين وصف الكذب.
60 انظر: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 3/ 546.
61 لم أجد من ذكر سبب إحراق أبو الجارود لكتبه، والذي أظنه أن السبب في ذلك هو تحول آراءه فبعد أن ترك أبا جعفر الصادق وتابع الإمام زيد عند دعوته للخروج تغيرت قناعاته بعد الذي حدث من هزيمة وانتكاسة للإمام زيد وأصحابه فلم يعد يؤمن بما عنده من مرويات بسبب ذلك فأحرق كتابه وقد يكون هناك سببا آخر والله أعلم بالصواب.

يحيى بن يحيى النيسابوري، مع أن يحيى بن يحيى إمام فقد قال عنه الإمام أحمد : "مَا رَأَى يَحْيَى بنُ يَحْيَى مِثْلَ نَفْسِهِ، وَمَا رَأَى النَّاسُ مِثْلَهُ"، فمثل هذا الإمام ما كان لعلماء الحديث أن يغفلوا عن ذكر قوله، خصوصا أنهم قد ذكرو من هو دونه بدرجات، فهذا ابن عدي في كتابه الكامل[62]، وابن الجوزي في كتابه الضعفاء والمتروكين[63]، والمزي في تهذيب الكمال[64]، والذهبي في تاريخ الإسلام[65]، وفي ميزان الاعتدال[66]، كل هؤلاء لم يذكروا أن الإمام يحيى بن يحيى النيسابوري جرّح أبا الجارود بالوضع، - كما نقله عنه العلامة مغلطاوي (ت 762 هـ) في كتابه إكمال تهذيب الكمال بأنه: "يضع الحديث" -، مع أن ابن عدي وابن الجوزي والمزي والذهبي يتوسعون في ذكر أقوال الجارحين والمعدلين، ومع أن يحيى بن يحيى إمام، وهو ما يشير إلى أن أصل الجرح بالكذب إنما جاء من قبل ابن معين، أضف إلى ذلك أن الإمام البخاري صرح بأن الذي رمى أبا الجارود بالكذب هو يحيى بن معين، أما بقية الأئمة مثل أبو حاتم وابن حنبل وأبو زرعة إنما ذكروا توهينه وضعفه في الحديث ولم يصفوه بالكذب، وقد ذكر ابن عدي بأن سبب رمي ابن معين لزياد بن المنذر هو روايته لأحاديثٍ في فضائل أهل البيت و في ثلب غيرهم ويفرط في ذلك[67]، والمعروف عند أهل الجرح والتعديل أن ابن معين من أشد الناس في الجرح[68]، وسأضرب هنا بعض الأمثلة ليتضح المقال:

فقد ذكر ابن عدي في كتابه الكامل: أن ابن معين قال عن عاصم بن علي بن عاصم الواسطي مرة: أنه كذاب بن كذاب، ورواية أنه ليس بشيء، وأخرى أنه سيد الناس. مع العلم أن عاصم قد روى عنه البخاري في صحيحه[69]، فرواية البخاري هنا عن عاصم هي طريقته في الرواية عن الرواة المتكلم فيهم فهو رحمه الله إذا لم يعرف حال الرواة الذين تكلموا فيهم بقدحٍ، بمعنى أنه لا يعرف صحيح رواياتهم من ضعيفها، فهو حينئذ لا يروي لهم ولا يكتب حديثهم،[70] وأما من عرفهم وفرق بين رواتهم الصحيحة والسقيمة انتقى من رواياتهم ما يحقق استخراج الرواية الصحيحة من بين الروايات السقيمة[71].

وكذلك الحال في الجراح بن مليح أبي وكيع، فقد نقل ابن عدي عن ابن معين رواية، أنه ليس به بأس يكتب حديثه، وثانية أنه ثقة[72] وذكر الإمام المزي في تهذيب الكمال رواية عَن يحيى بْن مَعِين أنه ضعيف الحديث، وهو أمثل من أبي يَحْيَى الحماني[73]، كما ذكر ابن حبان أن ابن معين زعم أن الجراح بن مليح كان يضع الحديث[74] وهذا فيه إشارة إلى أن ابن معين قد لا يتثبت في إطلاق صفة الكذب على الراوي، ومن أدلة عدم دقة وصف ابن معين لأبي الجارود بالكذب وأنه غير صحيح: أن كثيرا من العلماء لم يقولوا بمثل قول ابن معين، بل أشار إلى أن حال أبي الجارود هو الضعف، وأن توصيف الكذب هو من ابن معين كما سيأتي معنا في قول البيهقي أيضا، ومن الأدلة أيضا على أن وصف الكذب لأبي الجارود وصف غير صحيح: هو أن رواية الدوري في جرح ابن معين لأبي الجارود بالكذب قد جاءت مفسرة وهي كالآتي: "زِيَاد بن الْمُنْذر أَبُو الْجَارُود كَذَّاب يحدث عَنهُ الْفَزارِيّ بِحَدِيث أَبى جَعْفَر أَن النَّبِي صلى

62 أبو أحمد بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، 132/4.
63 ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، 1/ 301.
64 يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال 9/ 518.
65 الذهبي، تاريخ الإسلام 3/ 868، 4/ 370.
66 الذهبي، ميزان الاعتدال، 2/ 93.
67 ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، 136/4.
68 ذكر الذهبي أن ابن معين، وأبو حاتم، والجوزجاني، متعنتون. انظر: الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: 172)، وذكر ابن حجر أن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط ثم ذكر في الطبقة الثالثة فقال: " ومن الثالثة: يحيى بن معين وأحمد، ويحيى أشد من أحمد". انظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح 1/ 482.
69 كما جاء في البخاري بلفظ: "حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: مَا يَلْبَسُ المُحْرِمُ؟ فَقَالَ: «لاَ يَلْبَسُ القَمِيصَ وَلاَ السَّرَاوِيلَ، وَلاَ البُرْنُسَ، وَلاَ ثَوْبًا مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ، وَلاَ وَرْسٌ، فَمَنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الخُفَّيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ»" انظر: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، صحيح البخاري، 82/1.
70 وقد صرح البخاري بذلك فقال: " وَكُلُّ رَجُلٍ لَا أَعْرِفُ صَحِيحَ حَدِيثِهِ مِنْ سَقِيمِهِ لَا أَرْوِي عَنْهُ وَلَا أَكْتُبُ حَدِيثَهُ " انظر: الترمذي، العلل الكبير، (ص: 394).
71 وهذا ما يسميه البعض بطريقة الانتقاء، انظر: بشير السيد، منهج الإمام البخاري في انتقائه من أحاديث الرواة المتكلم فيهم، ص: 383.
72 ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، 410/2.
73 يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، 519/4.
74 ابن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، 219/1.

الله عَلَيْهِ وَسلم أَمر عليا أَن يثلم الْحِيطَان"[75]. فبينت رواية الدوري هنا السبب وهو أن أبا الجارود يروي حديثا عن النبي بأنه أمر عليا أن يثلم الحيطان، بينما رواية معاوية بن صالح الأشعري لم تفسر سبب وصف الكذب وهي كالآتي: "زياد بن المنذر أبو الجارود كذاب عدو الله ليس يساوي فلسا"[76].

وعند النظر في سبب إطلاق ابن معين لوصف الكذب كما جاء في رواية الدوري، نجد أنه بسبب رواية أبي الجارود لحديث ثلم الحيطان، وذلك لأن الأصل المتفق عليه تحريم مال الغير إلا بطيب نفس من صاحب المال، فلعل الإمام ابن معين رأى كذب ابي الجارود في هذه الرواية بسبب مخالفته للأصل المذكور، والجواب على هذا الإشكال في أبي الجارود بروايته لحديث ثلم الحيطان هو من جانبين الأول جواب من حيث الرواية والثاني من حيث المعنى:

الجواب الأول: أن هذا الحديث لم ينفرد به أبو الجارود ففي كتاب حديث شيخ الثغر الحافظ لوين المصيصي جاء فيه: "حدثنا لوين، قال: حدثنا شريك، عن جابر، عن أبي جعفر، أن النبي صلى الله عليه وسلم «كان إذا سافر أمر عليا رضي الله عنه أن يثلم الحيطان ليأكل الناس من التمر"[77].

والجواب من حيث المعنى: أنه قد روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه قال: "إذا مرَّ أحدكم بحائط فليأكل منه..." [78]. وهنا مسألة الأكل من الحائط هي مسألة فقهية، وهي أنها كانت عادة في أول الإسلام واختلف فيها الفقهاء[79]، فعليه فلا نكارة في الأثر من جهة المعنى، ولم ينفرد بالحديث المنذر بن زياد، بل تابعه في ذلك شريك، فتكون علة التهمة بالكذاب لا تستند لحجة منطقية في رواية الدوري التي جاءت مفسرة للكذب.

وهاك مثالا آخر على اطلاق ابن معين لوصف الكذب في عير موضعه: وهو أن ابن معين لم يسلم منه الإمام الشافعي، فعندما نقل الذهبي عن ابن عبد البر بأنه قد صح من طرقٍ رمي ابن معين للشافعي، قال: قد آذَى ابْن معِين نَفسه بذلك، وَلم يلْتَفت النَّاس الى كَلَامه[80] .

ونحن هنا لا نقلل من شأن إمام المحدثين يحيى بن معين، فهو الحجة في الجرح لكنني أشرح منهجية العلماء في التعامل مع تجريح ابن معين فكم من تجريح لابن معين لم يأخذ به علماء الحديث كما أوردت بعضها آنفا.

والشاهد من كل هذا أن ابن معين كان معروفا بشدته في الجرح وعباراته الشديدة، ولذلك ذكر ابن عدي السبب في رمي ابن معين لزياد أن سببها رواية زياد بن المنذر لفضائل أهل البيت وروايته أيضا مثالب في غيرهم ويفرط فيها، وأن أبا الجارود أحاديثه عَمَّن يروي عنهم فيها نظر[81]، ولعل ابن عدي يشير إلى أن الأحاديث التي رواها أبو الجارود فيها نظر من جهة الرواة الذين نقل عنهم - وسأضرب أمثلة على على هذه الروايات - وهذا يشير إلى أن زياد بن المنذر لم يكن يتعمد الكذب ولذلك العلماء دون يحيى بن معين ويحيى بن يحيى النيسابوري يسمون أحاديثه متروكة وليست موضوعة، كما قال ابن حجر: "إن التهمة بالكذب تكون ناتجة عن تفرد راوي برواية يكونَ فيها مُخالِفاً للقواعِدِ المعلومةِ فيتهم بالكذب لذلك أو أنه يعرف عنه الكذب في الكلام وإن لم يكذب في حديث النبي، لذلك من كان هذا حاله يقال له متهم بالكذب ويُسمى الحديث الذي يرويه حديث متروك، أما من يكذب في حديث النبي فيقال عنه كذاب وليس متهم بالكذب ويسمى الحديث الذي يرويه حديث موضوع"[82]؛ ولذلك نجد حكم ابن حجر على حديث أبي الجارود

75 يحيى بن معين، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، 366/3.
76 أبو أحمد بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، 132/4.
77 أبو جعفر محمد بن سليمان المصيصي، حديث لوين المصيصي، ص: 14
78 انظر: ابن كثير، مسند الفاروق، 2 / 53.
79 يقول القرطبي في مسألة الأكل من الحائط: "... الأصل المتفق عليه تحريم مال الغير إلا بطيب نفس منه، فإن كانت هناك عادة بعمل ذلك كما كان في أول الإسلام، أو كما هو الآن في بعض البلدان، فذلك جائز. ويحمل ذلك على أوقات المجاعة والضرورة، كما تقدم والله أعلم" انظر: القرطبي، تفسير القرطبي، 2/ 227.
80 محمد بن أحمد الذهبي، الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، ص 29.
81 ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، 136/4.
82 انظر: ابن حجر العسقلاني، نُزْهَةُ النَّظَر في تَوضِيحِ نُخْبَةِ الْفِكَر في مُصْطَلَحِ أَهْلِ الأَثَر، ص 106.

الذي جاء عن طريق ابن عباس[83]: هو الحكم بالضعف وليس بالوضع؛ لكون أبي الجارود متروك الحديث حيث قال: "الحكم عليه: الحديث بهذا الإسناد ضعيف جدًا؛ فيه أبو الجارود الأعمى، وهو رافضي متروك وقد كذَّبه ابن معين"[84]، وهنا نلاحظ ابن حجر يصف أبا الجارود بأنه متروك، ويسند وصف الكذب إلى ابن معين وهو ما يؤكد أن مصدر الاتهام بالكذب من قِبَلِ ابن معين.

ويؤكد لنا أيضا أن العلماء يحكمون على روايات أبي الجارود بالضعف وليس بالوضع: ما جاء عند البيهقي في سننه حيث قال بعد إيراده للحديث ذاته الذي جاء عن طريق ابن عباس: " تفرد به أبو الجارود زياد بن المنذر، وهو كوفي ضعيف كذبه يحيى بن معين، وضعفه الباقون"[85]، فالبيهقي هنا ينسب الوصف بالكذب لابن معين، وأما الوصف بالضعف فالبيهقي ينسب وصف الضعف لبقية العلماء المُجَرّحِين لأبي الجارود، وهذا يؤكد لنا أن مصدر الوصف بالكذب هو ابن معين.

كما أن ابن معين عند تضعيفه لأناس قد يكون ذلك التضعيف ليس على اطلاقه ولكن باعتبار راوٍ آخر أو باعتبار موقف معين مثل تضعيفه للعلاء بن عبد الرحمن فقد ضعفه في حال إذا ما كانت هناك مفاضلة بينه وبين راوٍ آخر كما ذكر ذلك الدارمي فقد سأل ابن معين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه فقال ليس به بأس ثم سأله أهو أحب إليك أم سعيد المقبري فأجاب بأن العلاء ضعيف[86] فلعل تضعيفه ورميه لزياد بن المنذر بالكذب ليس على اطلاقه وإنما هو بسبب ذكره لروايات في فضائل أهل البيت و روايات في مثالب غيرهم، ولعل العلة في رميه بالكذب قد تكون بسبب عمن روى عنهم زياد بن المنذر كما ذكر ابن عدي سابقا، ومن أمثلة الروايات التي رواها أبو الجارود:

1 - حدثنا علي بن العباس الكوفي، حدثنا عباد بن يعقوب أخبرني علي بن هاشم عن زياد بن المنذر عن عمران بن ميثم عن مالك بن ضمرة، عن أبي ذر، قال: لما نزلت هذه الآية: {يوم تبيض وجوه وتسود وجوه} قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم: تحشر أمتي يوم القيامة على خمس رايات فأسألهم ماذا فعلتم في الثقلين وذكر الحديث[87]. أي وذكر حديث الثقلين المعروف[88].

2 - حدثنا أحمد بن علي بن الحسين بن زياد الكوفي، حدثني يحيى بن زكريا اللؤلؤي، حدثنا محمد بن سنان، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر قال: {وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى} قال: تاب من ظلمه وآمن من كفر، وعمل صالحا بعد إساءة ثم اهتدى إلى ولايتنا أهل البيت[89].

3 - أخبرنا أبو يعلى، قال: حدثنا عقبة بن مكرم: قال: حدثنا يونس بن بكير، قال: حدثنا زياد بن المنذر، عن نافع بن الحارث عن أبي برزة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "ألا إن الكذب يسود الوجه، والنميمة من عذاب القبر"[90]. فهذا ابن حبان يروي حديثا لأبي الجارود في صحيحه، مع أنه قد قال كما سبق في أبي الجارود: " لا تحل كتابة حديثه"، وهو هنا قد كتب حديثه، وهو ما يشير إلى أن للعلماء طريقة للتعامل مع الرواة الذين وصفهم ابن معين بالكذب، خصوصا إذا علمنا أن ابن حبان ذكر أبا الجارود في المجروحين، وذكره أيضا في الثقات، وهو ما يشير إلى أن أبا الجارود قد تُوثق روايته في بعض الحالات، كمثل الحالة هذه التي رواها ابن حبان نفسه هنا، وقد تكون

---

83 الحديث هو عن ابن عباس: " كان العباس بن عبد المطلب إذا دفع مالا مضاربة اشترط على صاحبه أن لا يسلك به بحرا، ولا ينزل به واديا، ولا يشتري به ذات كبد رطبة، فإن فعل فهو ضامن، فرفع شرطه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأجازه ". انظر: الدارقطني، سنن الدارقطني، 4 / 52، وانظر: البيهقي، السنن الكبرى، 6 / 184.

84 انظر: ابن حجر العسقلاني، المطالب العالية، 7/ 392.

85 انظر: البيهقي، السنن الكبرى، 6 / 184.

86 يحيى بن معين، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، ص 173.

87 ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال 4/ 135.

88 الحديث هو: " إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ، أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ: كِتَابُ اللهِ حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ، وَعِتْرَتِي أَهْلُ بَيْتِي، وَإِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ ". انظر: أحمد بن حنبل، مسند أحمد، 17 / 170.

89 ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال 4/ 136.

90 انظر: ابن حبان، صحيح ابن حبان، 13/ 44

هذه هي طريقة البخاري في انتقاء بعض روايات صحيحة لرواة قد تكلم العلماء فيهم كما ذكر ذلك سابقا في هذا البحث، حيث ضُرِب مثال بعاصم بن علي بن عاصم الذي رماه ابن معين بالكذب وروى له البخاري، والله أعلم.

والرواة الذين نقل عنهم زياد بن المنذر والذين أشار ابن عدي أن الرواية عنهم هي السبب في رمي ابن معين بالكذب لأبي الجارود من أمثلة هؤلاء الرواة: الراويان المذكوران في الحديث الأول والثالث فقد روى أبو الجارود في الحديث الأول عن عمران بن ميثم، وفي الحديث الثالث عن نافع بن الحارث المذكور، وعمران بن ميثم قال العقيلي عنه أنه: من كبار الرافضة[91]، وأما نافع بن الحارث فقد ذكره العقيلي بقوله: " حدثني آدم بن موسى قال: سمعت البخاري قال: نافع بن الحارث الهمداني كوفي روى عنه، زياد بن المنذر ولم يصح حديثه"[92]. وجاء في ميزان الاعتدال: " نافع بن الحارث حدث عنه زياد بن المنذر، قال البخاري: لم يصح حديثه، وهو كوفي"[93].

ومن خلال البحث وجدت أن هناك بعض روايات التي قُبِلَت وهي من طريق زياد بن المنذر أبي الجارود عند بعض العلماء منها:

ترجيح الإمام الدارقطني لإسناد زياد بن المنذر في روايته لحديث (إني لأستغفر الله في اليوم مائة مرة):

فقد أورد الدار قطني عدة طرق منها طريق زياد بن المنذر وقد اختلفت الطرق في إسناد هذا الحديث وسأنقل نص الدارقطني كما ورد: وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم: إني لأستغفر الله في اليوم مئة مَرَّةٍ.

فَقَالَ: اخْتُلِفَ فِيهِ عَلَى أَبِي بُرْدَةَ، فَرَوَاهُ الْمُغِيرَةُ بْنُ أَبِي الْحُرِّ شَيْخٌ مِنَ الْكُوفَةِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي مُوسَى، خَالَفَهُ حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ، فَرَوَاهُ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَخَالَفَهُمَا ثَابِتٌ الْبُنَانِيُّ، وَعَمْرُو بْنُ مُرَّةَ، فَرَوَيَاهُ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنِ الْأَغَرِّ الْجُهَنِيِّ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْمُزَنِيُّ.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ زِيَادُ بْنُ الْمُنْذِرِ أَبُو الْجَارُودِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنِ الْأَغَرِّ الْمُزَنِيِّ، وَهُوَ أَشْبَهُهُمَا بِالصَّوَابِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: عَنِ الْأَغَرِّ"[94]. فالترجيح هنا ليس خاصا بإسناد أبي الجارود، إلا أن له وجه اعتبار في إيراده في هذا الموضع والاستشهاد بذكره هنا مع ذكر إسناد ثابت البناني، فقد ذكر الدارقطني طُرق إسناد الحديث عن الْمُغِيرَةُ بْنُ أَبِي الْحُرِّ شَيْخٌ مِنَ الْكُوفَةِ وعن طريق حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ وعن طريق ثالث وهو عن ثَابِتٌ الْبُنَانِيُّ، وَعَمْرُو بْنُ مُرَّةَ وعند ما وصل الدارقطني الطريق الرابع وهو طريق زياد بن المنذر قال: وَكَذَلِكَ رَوَاهُ زِيَادُ بْنُ الْمُنْذِرِ أَبُو الْجَارُودِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنِ الْأَغَرِّ الْمُزَنِيِّ، وَهُوَ أَشْبَهُهُمَا بِالصَّوَابِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: عَنِ الْأَغَرِّ، فهذا الدار قطني إمام في التحقيق يجعل لطريق زياد بن المنذر اعتبارا واعتبر طريقه وطريق ثابت البُناني، وإن كان الأصل هنا هو طريق ثابت البناني، إلا أن ذكر رواية أبي الجارود هنا والاستشهاد بها مع رواية ثابت البناني يشير إلى أن رواية أبو الجارود يمكن أن تذكر في باب الشواهد والمتابعات والدليل على ذلك استشهاد الدارقطني بها بعد رواية ثابت البناني، ولم يخرجها من استشهاده بل عمم لفظ الاستشهاد بقوله: " وَهُوَ أَشْبَهُهُمَا بِالصَّوَابِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: عَنِ الْأَغَرِّ"، فجملة "من قال" عامة يدخل فيها ثابت البناني وأبو الجارود، وعندما تكلم الدارقطني في أبي الجارود فهو ما ذكره في سننه أو في كتابه الضعفاء والمتروكين وكانت ألفاظه في الجرح كالآتي:

1 – في سنن الدارقطني قال: "أبو الجارود ضعيف"[95].

---

91 محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، 244/3.
92 العقيلي، الضعفاء الكبير، 4 / 286.
93 الذهبي، ميزان الاعتدال، 4/ 241
94 علي بن عمر الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، 216/7.
95 الدارقطني، سنن الدارقطني، 4 / 52.

2 – في الضعفاء والمتروكين قال: " كوفي، عن أبي الطفيل، والسبيعي، وأبي جعفر محمد بن علي"[96]. فهذه ألفاظ الدارقطني في تجريح أبي الجارود، وأما نقل بعض العلماء[97]، عن الدارقطني بأنه قال في أبي الجارود أنه متروك فهو مأخوذ من كلام الدارقطني في خطبة كتابه (الضعفاء والمتروكون) حيث بيَّن في خطبة الكتاب: أنه تقرر ترك من ذكره في كتابه هذا[98]، وعليه فإن استشهاد الدارقطني بأبي الجارود في الحديث الذي أورده عن الأغر يدل على أنه يمكن أن نستشهد ببعض روايات أبي الجارود في ببعض الحالات والله أعلم.

تصحيح السهيلي لحديث أبي الجارود في طريقة تشريع الأذان:

وهذا السهيلي لم يمنعه من الانتصار لرأيه في مسألة تشريع الأذان بأن يصحح حديثا تفرد به زياد بن المنذر حين قال بعد ذكره للحديث: "وَأَخْلَقُ بِهَذَا الْحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا"[99]. وإن كان ابن كثير قد تعقب السهيلي ورفض تصحيحه للحديث، إلا أنني هنا استدل على أن أحاديث زياد بن المنذر ليست بذلك المستوى من الوضع التي رماها به ابن معين فينبغي ألا ترفض جملة وأن يتم التعامل معها حسب قواعد أهل هذا الفن وهي مسألة دقيقة جدا تحتاج الى تأمل ونظر أعني قبول روايات أهل البدع.

استطراد في حكم روايات أهل البدع:

لقد استشكل هذا الأمر على الإمام الذهبي بعد أن ذكر جواب يحيى بن معين في قبول روايات أهل البدع فقال:

"قُلْتُ: هَذِهِ مَسْأَلَةٌ كَبِيْرَةٌ، وَهِيَ: القدري، والمعتزلي، والجهمي، والرافضي، إذا علم صدقه في الحديث وتقواه، ولم يكن داعيا إلى بدعته، فالذي عليه أكثر العلماء قبول روايته، والعمل بحديثه، وترددوا في الداعية، هَلْ يُؤْخَذُ عَنْهُ؟ فَذَهَبَ كَثِيْرٌ مِنَ الحُفَّاظِ إِلَى تَجَنُّبِ حَدِيْثِهِ، وَهُجْرَانِهِ.

قَالَ بَعْضُهُم: إذا علمنا صدقه، وكان داعية، ووجدنا عنده سنة تفرد بها، فكيف يسوغ لنا ترك تلك السنة؟ فجميع تصرفات أئمة الحديث، تؤذن بأن المبتدع إذا لم تبح بدعته خروجه من دائرة الإسلام، ولم تبح دمه، فإن قبول ما رواه سائغ، وهذه المسألة لم تتبرهن لي كما ينبغي، والذي اتضح لي منها: أَنَّ مَنْ دَخَلَ فِي بِدعَةٍ، وَلَمْ يُعَدَّ مِنْ رُؤُوْسِهَا، وَلاَ أَمْعَنَ فِيْهَا، يُقْبَلُ حَدِيْثُه، كَمَا مَثَّلَ الحَافِظُ أَبُو زَكَرِيَّا بِأُوْلَئِكَ المَذْكُوْرِيْنَ، وَحَدِيْثُهُم فِي كُتُبِ الإِسْلاَمِ لِصِدْقِهِم وَحِفْظِهِم"[100].

وهنا الإمام الذهبي يبين لنا أن صاحب البدعة الداعي إلى بدعته وإن كان حال أكثر الحفاظ يقولون بتركه إلا أن الأخذ عنه هي المتعامل به من الناحية العملية كما ذكر بعض العلماء أن جميع تصرفات أئمة الحديث تدل على قبول رواية المبتدع ما لم تخرجه بدعته من دائرة الإسلام وهو الواضح من منهجية أهل الحديث وكذلك الصحابة من قبلهم في أخذهم من الخوارج وأهل الأهواء[101] فقد علل إمام علم العلل علي بن المديني سبب قبول روايات أهل البدع بقوله: لَوْ تَرَكْتُ أَهْلَ الْبَصْرَةِ لِحَالِ الْقَدَرِ، وَلَوْ تَرَكْتُ أَهْلَ الْكُوفَةِ لِذَلِكَ الرَّأْيِ , يَعْنِي التَّشَيُّعَ، خَرِبَتِ الْكُتُبُ. قال الخطيب البغدادي بعد إيراد هذا القول: "قَوْلُهُ خَرِبَتِ الْكُتُبُ، يَعْنِي لَذَهَبَ الْحَدِيثُ"[102].

عودة لرواية أبي الجارود:

96 الدارقطني، الضعفاء والمتروكون، 2 / 154.
97 مثل ابن الجوزي. انظر: ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، 1 / 301.
98 انظر: الدارقطني، الضعفاء والمتروكون، 1/ 249
99 عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، 185/4.
100 الذهبي، سير أعلام النبلاء، 154/7.
101 أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص125.
102 أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص 129.

وبعد أن تم سرد تعامل الدارقطني وابن حبان والبيهقي والسهيلي مع رواية زياد ابن المنذر نجد من يبالغ في رفض إيراد أي رواية فيها زياد ابن المنذر، ويعيب على من يذكر تلك الرواية في كتابه[103]، إلا أن هذا التعامل ليس من الإنصاف فمجال الفحص والتدقيق قائم، وسيظل قائما ما دام المتعامل تحكمه قواعد وضوابط علم الحديث، كما هو معروف عند جمهور المحدثين، وقد وجدت في الفتح لابن حجر نوعا من القبول لرواية زياد بن المنذر عند مناقشته لمسألة طريقة تشريع الأذان فقد قال ما نصه: " وللبزار وغيره من حديث علي قال لما أراد الله أن يعلم رسوله الأذان، أتاه جبريل بدابة يقال لها البراق، فركبها فذكر الحديث وفيه: إذ خرج ملك من وراء الحجاب فقال الله أكبر الله أكبر وفي آخره ثم أخذ الملك بيده فأم بأهل السماء. وفي إسناده زِيَادُ بْنُ الْمُنْذِرِ أَبُو الْجَارُودِ وَهُوَ مَتْرُوكٌ أَيْضًا وَيُمْكِنُ عَلَى تَقْدِيرِ الصِّحَّةِ أن يحمل على تعدد الإسراء فيكون ذلك وقع بالمدينة "[104]. فابن حجر هنا يؤكد إمكانية وضع رواية أبي الجارود في موضع الصحة علي سبيل الافتراض، ويبني على ذلك تعدد وقوع الإسراء، وهو ما يؤكد لنا ما نقلناه عنه من التفريق بين أن يكون الحديث موضوع أو أن يكون الحديث متروك، فتأمله فإنه بَيِّنٌ، وهو ما يشير إلى أن رواية أبي الجارود ليست بذلك المستوى من الانحطاط كما صورها لنا ابن معين أو كما رفض بعضهم ذكر رواياته لمجرد الذكر، والذي ينبغي أن نتعامل به هو: بأن تكون روايات أبي الجارود محل دراسة وتمحيص لا محل رفض وإن كان ابن معين قد رماه بالكذب فقد رمى غيره بذلك، وتم التعامل مع أحاديثهم بالفحص والتدقيق وهو الذي ينبغي التعامل به مع أبي الجارود أقصد بالدراسة والنقد حسب منهج أهل الحديث والله أعلم بالصواب.

النتائج

نستخلص مما سبق أنه يوجد بون شاسع بين ترجمة الزيدية وبين ترجمة علماء الحديث في تعديل وجرح أبي الجارود زياد بن المنذر، فالزيدية في التوثيق هم ما بين من يوثق روايته بالنص على عدالته وما بين من يوثقه من الناحية العملية وذلك بالرواية عنه وبذكره في الرواية مثل ما جاء في كتاب (تسمية من روى عن زيدي بن علي)، وأما في الجرح فليس في الزيدية من يذكره بجرح.

وأما عند علماء الحديث، فهم في التوثيق لا يوجد بينهم من نص على توثيقه، وبالنسبة للجرح فقد تفاوتت صيغ الجرح في أبي الجارود، فهناك من وصفه بالكذب، وبعضهم وصفه بالضعف في الحديث، والبعض وَسَمَهُ بالتشيع، وهذا التفاوت بين الطرفين يرجح فيه جانب علماء الحديث في تضعيف أبي الجارود علي تفصيلٍ سيأتي.

مصدر وصف أبي الجارود بالكذب هو: الإمام يحيى بن معين، والدليل على ذلك أن البخاري صرح بأن الذي رماه بالكذب ابن معين، وأبو داود عندما كذَّبه قال: سمعت يحيى يقوله، وأشار ابن عدي في كتابه الكامل للسبب الذي جعل ابن معين يصفه بالكذب، وذكر البيهقي بأن ابن معين كذبه وأن البقية ضعفوه، وذكر ذلك أيضا الحافظ ابن حجر العسقلاني، وعليه يكون بقية العلماء الذين أطلقوا وصف الكذب على أبي الجارود إنما تابعوا ابن معين في إطلاقهم الكذب عليه.

وصف ابن معين لأبي الجارود بالكذب يحتمل أن يكون سببه الرواة الذين روى عنهم أبو الجارود كما شار ابن عدي،- وإشارة ابن عدي هنا يمكننا أن نفهم منها، عدم موافقته لإطلاق وصف الكذب على أبي الجارود؛ ولذلك ذكر أن السبب ليس في أبي الجارود وإنما في الرواة الذين روى عنهم-، وقد يحتمل أن يكون سبب وصف ابن معين لأبي الجارود بالكذب هو أن أبا الجارود كان يحدث بحديث ثلم الحيطان كما في رواية الدوري، وفي هذا الجانب نجد أن هذا السبب ليس سببا حقيقيا لإطلاق وصف الكذب؛ لأنه من حيث المعنى هي مسألة فقهية لا تستوجب القول بكذب صاحبها أيا كان رأيه، ومن حيث الرواية لم ينفرد بها أبو الجارود بل شاركه فيها شُريك، أضف إلى ذلك أن هناك رواة وصفهم ابن معين بالكذب ومع ذلك أخرج لهم العلماء أحاديث، وأيضا أن بعض الذين جرحهم ابن معين لم يعتمده العلماء مثل جرحه للشافعي، خصوصا أن العلماء قد ذكروا أن ابن معين متشدد في جرحه، وبناء على ما ذكر يكون

103 انظر: زين الدين محمد المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، 63/5.
104 أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 78/2 – 79.

وصف ابن معين للرواة بالكذب يحتاج أن يوضع تحت الدراسة والتحقيق وهو الذي ينبغي أن يكون مع أبي الجارود في هذه المسألة.

تجريح الدارقطني لأبي الجارود عندما ذكره في كتابه (الضعفاء والمتروكون) كانت صيغته كالآتي: " زياد بن المنذر أبو الجارود، كوفي عن أبي الطفيل، وأبي جعفر محمد بن علي"، وأما نقل من نقل من العلماء عن الدارقطني بأنه قال في أبي الجارود "متروك الحديث" فلعل من نقل ذلك قد وقف على نص للدارقطني، ولعله إنما نقل ذلك بناء على ما ذكره الدارقطني في مقدمة خطبة الكتاب - وهو الأظهر – فقد ذكر الدارقطني في خطبة الكتاب بأن الذي سيذكرهم في الكتاب هم المتروكون، والدارقطني عند تعامله مع أبي الجارود لا يتعامل معه بناء على أنه كذاب وإنما بناء على كونه متروك في الحديث، ولذلك الدارقطني عندما يضعف أحاديث أبي الجارود لا يصفها بالوضع وإنما يصفها بالضعف، كما جاء في سنن الدارقطني، والذي نجد من خلال تعامل الدارقطني مع أبي الجارود: هو أن ضعف أبي الجارود ضعف محتمل بحيث يمكن الاستشهاد برواياته في بعض الحالات، مثلما استشهد برواية ثابت البناني، وبرواية أبو الجارود زياد بن المنذر في حديث (إني لأستغفر الله في اليوم مائة مرة) عند ترجيحه بأن الرواية التي جاءت عن طريق الأغر – وهي روايتي ثابت البناني وَعَمْرُو بْنُ مُرَّةَ، وكذلك رواية أبي الجارود - وذلك بقوله: " وَهُوَ أَشْبَهَهُمَا بِالصَّوَابِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: عَنِ الْأَغَرِّ"، فجملة "من قال" هي جملة عامة، يدخل فيها ثابت البناني و عمرو وأبو الجارود.

بقية العلماء الذين جرحوا زياد بن المنذر أبا الجارود: قولهم معتبر في تجريحهم لأبي الجارود بالضعف، ولذلك رجحنا القول في بداية هذه النتائج بضعف أبي الجارود على التفصيل المذكور، وهذا لا يعني أن كل روايات أبي الجارود محكوم عليها بالضعف، وإنما توضع روايات أبي الجارود في موضع التحقيق والتدقيق، فما رواه أبو الجارود في مثالب الصحابة أو مناقب أهل البيت فهو متهم في روايته في هذا الباب لانفراده بالرواية، وما رواه في غير المناقب لآل البيت والمثالب في الصحابة، فيوضع موضع الدراسة ويمكن أن يكون في الاستشهادات كما استشهد ببعض روايات أبي الجارود الدارقطني، والسهيلي، وابنُ حجر وغيرُهم، والذي يؤيد هذا الحكم في هذا الموضع – أقصد موضع الروايات التي ليس فيها المثالب ولا المناقب- أن بعض أئمة الحديث قد أخرج لأبي الجارود، مثل الترمذي في سننه، ومثل ابن حبان في صحيحه، بل إنَّ ابن حبان ذكره في الثقات، فعندما نجمع بين قول ابن حبان: " يضع الحديث في مثالب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، ويروي عَن فَضَائِل أهل الْبَيْت أَشْيَاء مَاله أصُول، لا تحل كتابة حديثه"، وبين إيراده لرواية له في صحيحه، وكذلك عندما نجمع بين ذكر ابن حبان له في الثقات وذكره أيضا في الضعفاء، نستطيع أن نستنتج من هذا الجمع بأن أبا الجارود ضعيف في بعض الحالات، ومقبول في بعض الحالات عند ابن حبان، كما يفعل البخاري في انتقاء الروايات الصحيحة من بين روايات الرواة الذين تُكُلِّم فيهم بجرحٍ، وهو ما يشير إلى أن بعض المواضع يمكننا أن نوثق فيها أبا الجارود مثل مواضع رغائب الأعمال.

عند التأمل في الدافع الذي جعل زياد بن المنذر يأخذ روايات الذين روى عنهم مثالب في الأصحاب وغلو في مدح آل البيت، قد يكون الدافع هو الآثار التي وجدت بعد قمع ثورة الإمام زيد بن علي، وكذلك بسبب الحالة السياسية التي نتج عنها التشهير بأتباعه ومطاردتهم من قبل حكام عصره، فقد دخل أصحاب زيد فيما نستطيع أن نسميه بحالة انتكاس - إن صح التعبير-، مثل الانتكاسات التي تحدث لأي أمة أو أي جماعة أو أي فرد، وبسبب هذه الانتكاسة قد يكون أبو الجارود حدثت عنده مراجعات للمنهج والمبادئ التي كان مقتنع بها، وفي هذا السياق يمكننا تفسير إحراق أبي الجارود لكتابه، وقد يكون هذا أيضا هو الذي جعله يغض الطرف عن حال الرواة؛ كون الرواية تؤيد الحالة الشعورية عنده والتي أنتجتها هذه الانتكاسة، وذلك في الأخذ برواية من روى مثالب في الأصحاب رضوان الله عليهم أو المغالاة في أهل البيت رضوان الله عليهم، وقد يكون هو بنفسه قد دخل في الثلب في الصحابة رضوان الله عليهم بالرأي لا بالرواية الذي نتج بعد قمع أصحاب زيد.

إن بداية الأفكار الدخيلة على المذهب الزيدي جاءت من قبل أبي الجارود زياد بن المنذر؛ إذ أننا لا نستطيع ترك بُعد الأحداث التي عايشها أبو الجارود، فلها دور كبير في الآراء التي تبناها، إذ المعلوم عند الزيدية – دون

الجارودية - والإمامية وكذلك عند العلماء المشهورين من المذاهب الأربعة: أن الإمام زيد رفض من يسبون أبي بكر وعمر، وأنه تولاهما، وما كان لأبي الجارود أن يخرج مع الإمام زيد في ثورته وقد اشتهر عن زيد مولاته لأبي بكر وعمر، إلا وهو مقتنع بالتولي لهما، خصوصا عندما نعلم بأن أبا الجارود لم يكن من الشخصيات المغمورة في أصحاب زيد، وفي جيشه، فقد كان في ثورة الإمام زيد من الشخصيات المتحمسة في خروجه، أضف إلى ذلك بأن سبب تحوله من الإمامية إلى مذهب زيد هو: خروج الإمام زيد؛ فترك المذهب الإمامي وتابع الإمام زيد، لكن هذه المتابعة في الحقيقة لم تستمر كثيرا، فبين بداية متابعته لزيد بن علي، وبين انهزام جيش زيد بن علي - وهي بداية فترة تحول أفكار أبي الجارود- فترة ليست بالكبيرة، فالأحداث التي حصلت بين الإمام زيد وبين دولة الأمويين وأبعادها، وما حصل لثورة زيد بن علي من انتكاسة، قد كان لها دورا كبيرا في تغير وتحويل رأي زياد بن المنذر، وخروجه بأفكار ليست من أفكار الإمام زيد بن علي، والذي بدوره شكّلَ مدخلا لتسريب بعض الأفكار إلى الزيدية، وهي أفكار دخيلة على مذهب الإمام زيد بن علي، وأنا هنا لست مبررا لأبي الجارود وإنما أنا وصاف للواقع المذكور ومفسر لمجموع المعلومات التي وجدتها في هذا البحث.

المصادر

إبراهيم بن محمد الوزير: الفلك الدوار في علوم الحديث والفقه والآثار، تح: محمد سالم عزان، مكتبة التراث الإسلامي، صعدة، دار التراث اليمني - صنعاء.

أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي: الضعفاء والمتروكون، تح: محمود إبراهيم زايد ، دار الوعي – حلب ط1، 1396هـ.

أحمد بن علي الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية، تح: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني: فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة - بيروت، 1379هـ.

أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، تح: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1404هـ -1984م

أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند ، ط1، 1326هـ.

أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تح: أ. د. عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، جامعة طيبة بالمدينة المنورة، ط2، 1429 هـ - 2008 م.

أحمد بن محمد الإربلي: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، دار صادر - بيروت.

أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني: العلل ومعرفة الرجال، تح: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط2 ، 1422 هـ - 2001م.

أحمد بن محمد بن علي الوزير: المصفى في أصول الفقه، دار الفكر المعاصر بيروت - لبنان، 1417 هـ - 1996م.

أحمد بن محمد لقمان: الكاشف لذوي العقول عن وجوه معاني الكافل بنيل السؤول، تح: د. المرتضى بن زيد المَحَطُّوري الحَسَنِي، مكتبة مركز بدر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، ١٤٢٥ هـ ٢٠٠٤ م.

أحمد بن صالح بن أبي الرجال: مطلع البدور ومجمع البحور، تح: عبد السلام عباس الوجيه، ومحمد يحيى سالم عزان، مركز التراث والبحوث اليمني.

أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تح: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط1، 1422هـ - 2002 م.

إسماعيل بن عمر ابن كثير أبو الفداء ، مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، تح: إمام بن علي بن إمام، دار الفلاح، الفيوم – مصر، ط1، 1430 هـ - 2009 م

الشيخ المفيد، المسائل الجارودية، تح: الشيخ محمد كاظم مدير شانجي، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت – لبنان، ط2، ١٤١٤ - ١٩٩٣ م

بشير السيد، منهج الإمام البخاري في انتقائه من أحاديث الرواة المتكلم فيهم، مجلة كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية العدد التاسع والثلاثون..

حسن الأمين: أعيان الشيعة، دار التعارف بيروت سنة: 1406 هـ - 1986م.

خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي: الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، 2002م.

طاهر بن محمد الإسفراييني: التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، تح: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب – لبنان، ط1، 1403هـ - 1983م.

عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي: الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، تح: عمر عبد السلام السلامي، ادار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1421هـ - 2000م.

عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 1271 هـ - 1952م.

عبد القاهر بن طاهر البغدادي الأسفراييني، الفرق بين الفرق، دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط1.

عبد الله بن الإمام الهادي الحسن بن يحيى القاسمي: الجداول الصغرى مختصر الطبقات الكبرى، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، سنة: 1375هـ.
عبد الله بن حمزة، شرح الرسالة الناصحة بالأدلة الواضحة، مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية اليمن – بصعدة.
عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني: الكامل في ضعفاء الرجال، تح: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية - بيروت-لبنان، ط1، سنة: 1418ه - 1997م.
عبد الله بن محمد بن حميد الدين، الزيدية قراءة في المشروع وبحث في المكونات، مركز الرائد للدراسات والبحوث، ط1، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م
عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، تح: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1413هـ.
عز الدين بن الحسن، العناية التامة في تحقيق مسألة الإمامة، تم تنزيل الكتاب من موقع الزيدي انظر الرابط: (https://2u.pw/cahmQ)
علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، تح: هلموت ريتر، دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن (ألمانيا)، ط2، 1400 هـ - 1980 م.
علي بن أحمد بن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي- القاهرة
علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر: تاريخ دمشق، تح: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع سنة 1415 هـ - 1995م.
علي بن الحسين بن علي المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، مؤسسة دار الهجرة.
علي بن الحسين بن محمد بن أحمد، أبو الفرج الأصبهاني: مقاتل الطالبيين، تح: السيد أحمد صقر، دار المعرفة، بيروت.
علي بن عمر الدارقطني: العلل الواردة في الأحاديث النبوية، التحقيق: (المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر تح: محفوظ الرحمن زين الله السلفي) الناشر: دار طيبة - الرياض.، ط1، 1405 هـ - 1985 م. و(المجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي)، دار ابن الجوزي – الدمام، ط1، 1427هـ.
لوين أبو جعفر محمد بن سليمان، حديث لوين المصيصي، (مخطوط) نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، ط1، 2004م
مجد الدين بن محمد بن منصور المؤيدي: لوامع الأنوار في جوامع العلوم والآثار وتراجم أولي العلم والأنظار، مركز آل البيت - صعدة.
محمد بن إبراهيم بن الوزير: العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط3، 1415 هـ - 1994 م.
محمد بن أحمد الذهبي: الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، تح: محمد إبراهيم الموصلي، دار البشائر الإسلامية - بيروت – لبنان، ط1، 1412هـ - 1992م.
محمد بن أحمد الذهبي: تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط1، 1419هـ- 1998م.
محمد بن أحمد الذهبي: سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405 هـ / 1985 م
محمد بن أحمد الذهبي: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تح: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ط1، 1382 هـ - 1963م.
محمد بن أحمد الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، تح: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر – بيروت، ط4، 1410هـ، 1990م
محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي: فتح الباب في الكنى والألقاب، تح: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر - الرياض، ط1، 1417هـ - 1996م.
محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط1، سنة: 1422هـ.
محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، التاريخ الكبير، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن.
محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت – لبنان، 1415 هـ - 1995 مـ
محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي أبو حاتم الدارمي البُستي: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تح: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي – حلب، ط1، 1396هـ.
محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، مؤسسة حلبي.
محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة – بيروت
محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي: فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى – مصر، ط1، 1356هـ.
محمد بن عمرو بن موسى أبو جعفر العقيلي المكي، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت، ط1، 1404هـ - 1984م
محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، العلل الكبير للترمذي = ترتيب علل الترمذي الكبير، تح: صبحي السامرائي , أبو المعاطي النوري , محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب , مكتبة النهضة العربية – بيروت، ط1، 1409
مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، 1941م.
موقع المجلس الزيدي الإسلامي. برابط: (http://www.zaidiah.com/aticles/2252).
نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر، دمشق – سورية، ط3، 1401 هـ -1981 م
ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي: معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: إحسان عباس دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414 هـ - 1993م.
يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري، تاريخ ابن معين رواية الدوري، تح: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، ط1، 1399 – 1979.

يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري: تاريخ ابن معين رواية عثمان الدارمي، تح: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق.
يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي: تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تح: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1400 هـ - 1980م.

KAYNAKÇA

Buhârî, Muhammed b. İsmail b. İbrahim. *el-Câmi'u'l-müsnedü's-sahîhu'l-muhtasar min umûri Rasûlillâh sallâllahu aleyhi vesellem ve sunenih ve eyyâmih=Sahîh-i Buhârî*. thk. Muhammed Züheyr b. Nâsır en-Nâsır. Dâru Tavki'n-Necât, 1422.

Buhârî, Muhammed b. İsmail b. İbrâhim. *et-Târîhu'l-kebîr*. Haydarâbâd: Dâiretu'l-Ma'ârifi'l-'Usmâniyye, ts.

Cürcânî, Abdullah b. 'Adî b. Abdullah. *el-Kâmil fî du'afâi'r-ricâl*. thk. 'Adil Ahmed Abdulmevcûd-Ali Muhammed Mu'avvad-Abdulfettâh Ebû Sene. Beyrut: el-Kütübü'l-'İlmiyye, 1418/1997.

Dârekutnî, Ali b. Ömer. *el-'İlelü'll-vâride fi'l-ehâdîsi'n-nebeviyye.* thk. Birinci ciltten on birinci cilde kadar: Mahfûzu'r-Rahmân Zeynüllâh es-Selefî. Riyâd: Dâru Tayyibe, 1405/1985. Aynı eser on ikinci ciltten on beşinci cilde kadar talik: Muhammed b. Sâlih b. Muhammed ed-Debâsî. Dammâm: Dâru İbn Cevzî, 1427.

Dârimî, Muhammed b. Hibbân b. ahmed b. Hibbân b. Mu'âz b. Ma'bad et-Temîmî. *el-Mecrûhîn mine'l-muhaddisîn ve'd-du'âfa ve'l-metrûkîn*. thk. Mahmûd İbrahim Zâyed. Haleb: Dârü'l-va'y, 1396.

Ebû Cafer el-Mekkî, Muhammed b. Amr b. Mûsâ. *ed-Du'afâü'l-Kebîr*. thk. Abdülmu'tî Emîn Kal'acî. Beyrut: Dârü'l-Mektebeti'l-'İlmiyye, 1404/1984.

Ebû Mûsâ el-Aş'arî, Ali b. İsmail b. İshak b. Salim b. İsmail b. Abdullah b. Mûsâ b. Ebî Bürde. *Makâlâtü'l-İslâmiyyîn ve ihtilâfu'l-musâllîn.* ed. Hellmut Ritter. Wiesbaden: Dâru Franz Şitayz, 3. Basım, 1400/1980.

Ebu'r-Ricâl, Ahmed b. Sâlih. *Matla'u'l-budûr ve mecma'u'l-buhûr*. thk. 'Abdusselam 'Abbâs el-Vecîh-Muhammed Yahyâ Sâlim 'İzân. Yemen:Merkezu't-Turâs ve'l-Buhûsi'l-Yemenî ts.

Emîn, Hasan. *A'yânu'ş-Şî'a*. Beyrut: Dâru't-Ta'âruf, 1406/1986.

Esbehânî, Ali b. Hüseyin b. Muhammed b. Ahmed. *Mekâtilü't-tâlibîn*. thk. es-Seyyid ahmed Sakr. Beyrut: Dâru'l-Ma'rife, ts.

Esferâyînî, Abdulkâhir b. Tâhir el-Bağdâdî. *el-Fark beyne'l-firak*. Beyrut: Dâru'l-Âfâk el-Cedîde, 2. Basım, ts.

Hacı Halîfe, Mustafa b. Abdullah Kâtib Çelebî, *Keşfu'z-Zunûn 'an Esâmi'l-kütüb ve'l-fünûn*. Bağdat: Mektebetü'l-Müsennâ, 1941.

Hatîb el-Bağdâdî, Ahmed b. Ali b. Sâbit b. Ahmed b. Mehdî. *Târîhu Bağdad*. thk. Beşâr 'Avâd Ma'rûf. Beyrut: Dâru'l-Ğarbi'l-İslâmî 1422/2002.

Hatîb el-Bağdâdî, Ahmed b. Ali el-Hatîb el-Bağdadî. *el-Kifâye fî 'ilmi'r-rivâye*. thk. Ebu Abdullah es-Sûrakî-İbrahim Hamdi el-Medenî, Medine: el-Mektebetü'l-'İlmiyye, ts.

Horasânî, Ahmed b. Şu'ayb b. Ali el-Horasânî en-Nisâî. *ed-Du'afâ ve'l-mutrekûn*. thk. Mahmud İbrahim Zâyed. Haleb: Dâru'l-va'y, 1396.

Hümeydüddîn, Abdullah b. Muhammed. *ez-Zeydiyye kırâa fi'l-meşrû' ve bahs fi'l-mukevvenât*. b.y.: Merkezu'r-Râid li'd-Dirâsât ve'l-Buhûs, 1424/2004.

'Itr, Nuruddîn. *Menhecu'n-nakd fî 'ulûmi'l-hadîs*. Dımaşk: Dâru'l-Fikr, 3. Basım, 1401/1981.

İbn 'Asâkir, Ali b. Hasan b. Hibetullah. *Târîhu Dımaşk*. thk. 'Amr b. Ğarâme el-'Umerî. Dâru'l-Fikr, 1415/1995.

İbn Ebî Hâtim, Abdurrahman b. Muhammed b. İdris b. el-Münzir et-Temîmî el-Hanzalî er-Râzî. *el-Cerh ve't-ta'dîl*. Haydarabad-Beyrut: Meclisu Dâireti'l-'Usmâniyye-Dâru İhyâi't-Turâsi'l-'Arabî 1271/1952.

İbn Hacer el-'Askalânî, Ahmed b. Ali b. Muhammed b. Hacer, *Tehzîbu't-tehzîb*, Hindistan: Matba'atu Dâireti'l-Ma'ârif en-Nizâmiyye, 1326.

İbn Hacer el-'Askalânî, Ahmed b. Ali b. Muhammed b. Hacer. *en-Nüket 'alâ Kitâbi İbn Salâh*. thk. Rabî' b. Hâdî 'Umeyr el-Madhalî. Medine: 'İmâdetu'l-bahsi'l-'ilmî bi'l-Câmi'ati'l-İslâmiyye, 1404/1984.

İbn Hacer el-'Askalânî, Ahmed b. Ali b. Muhammed b. Hacer. *Fethu'l-bârî şerhu Sahîhi'l-Buhârî.* Beyrut: Dâru'l-ma'rife, 1379.

İbn Hacer el-'Askalânî, Ahmed b. Ali b. Muhammed b. Hacer. *Nüzhetu'n-nazar fî tavdîhi nuhbeti'l-fiker fî mustalahi ehli'l-eser*. thk. Abdullah b. Dayfullah er-Ruhaylî. Medine: Câmi'atu't-Tayyibe, 2. Basım, 1429/2008.

İbn Hallikân, Ahmed b. Muhammed b. İbrahim b. Ebî Bekr b. Hallikân el-İrbîlî. *Vefeyâtu'l-a'yân ve ebnâu ebnâi'z-zamân.* thk. İhsân Abbas, Beyrut: Dâru Sâdır, ts.

İbn Hamza, Abdullah. *Şerhu'r-Risâleti'n-nâsiha bi'l-edilleti'l-vâdiha*. Sa'da: Merkezu Ehli'l-Beyt li'd-Dirâsâti'l-İslâmiyye. ts.

İbn Hasan, 'İzzüddîn. *el-'İnâyetü't-tâmme fî tahkiki mes'eleti'l-îmâme*, PDF: b.y. ts. https://ia800404.us.archive.org/20/items/love_407_201605/%d8%a7%d9%84%d8%b9%d9%86%d8%a7%d9%8a%d8%a9%20%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a7%d9%85%d8%a9%20%d9%81%d9%8a%20%d8%aa%d8%ad%d9%82%d9%8a%d9%82%20%d9%85%d8%b3%d8%a3%d9%84%d8%a9%20%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%85%d8%a7%d9%85%d8%a9.pdf

İbn Hazm, Ali b. Ahmed. *el-Fasl fi'l-mile'l ve'l-ehvâ ve'n-nihal*. Kahire: Mektebetü'l-Hancî, ts.

İbn Kesîr, İsmail b. Ömer Ebu'l-Fidâ. *Müsnedu'l-Fâruk Emîru'l-mü'mînîn Ebî Hafs Ömer b. el-Hattâb radiyallahu 'anhu ve akvâluhu 'alâ ebvâbi'l-'ilm*. thk. İmâm b. Ali b. İmâm. Feyyûm: Dâru'l-Felâh, 1430/2009.

İbn Mendeh el-'Abdî, Muhammed b. İshâk b. Muhammed b. Yahyâ. *Fethu'l-bâb fi'l-kînâ ve'l-elkâb*. thk. Ebû Kutebye Nazar Muhammed el-Fâryânî. Riyâd: Mektebetü'l-Kevser, 1417/1996.

İbnü'l-Vezîr, Muhammed b. İbrahim. *el-'Avâsım ve'l-kavâsım fi'z-züb 'an seneti Ebi'l-Kâsım*. thk. Şuayb el-Arnaut. Beyrut: Müessesetü'r-Risâle, 3. Basım,1415/1994.

İsferâyînî, Tahir b. Muhammed. *et-Tabsîr fi'd-Dîn ve temyîzu'l-firkati'n-nâciye 'ani'l-firaki'l-hâlikîn*. thk. Kemal Yusuf el-Hût. Lübnan: 'Alemu'l-Kütüb, 1403/1983.

Kâsimî, Abdullah b. el-İmâm el-Hâdî el-Hasan b. Yahyâ. *el-Cedâvilu's-suğrâ muhtasaru't-tabakâti'l-kübrâ*. b.y.: Müessesetü'l-İmâm Zeyd b. Ali es-Sakâfiyye, 1375.

Levîn el-Masîsî, Ebû Cafer Muhammed b. Süleyman. *Hadîsu Levîn el-Masîsî.* (Cevâmi'u'l-kelîm isimli kütüphane programı içerisinde neşredilmiştir.), 2004.

Lukmân, Ahmed b. Muhammed. *el-Kâşif li zevi'l-'ukûl 'an vucûhi ma'ani'l-kâfil bi neyli's-suûl*. thk. el-Murtadâ b. Zeyd el-Mihatvarî el-Hasanî. 2. Baskı. b.y.: Mektebetü Merkezi Bedr li't-Tibâ'a ve'n-neşr ve't-tevzî', 1425/2004.

Meclisu'z-Zeydî el-İslâmî, Erişim: 28.05.2021 http://www.zaidiah.com/aticles/225

Mes'ûdî, Ali b. Hüseyin b. Ali. *Mürûcu'z-zeheb ve me'âdinu'l-cevher*. Müessesetü Dâri'l-Hicre, ts.

Müeyyidî, Mecduddîn b. Muhammed b. Mansûr. *Levâmi'u'l-ebrâr fi cevâmi'u'l-'ulûm ve'l-âsâr ve terâcimu ûli'l-'ilmi ve'l-enzâr*. Sa'da: Merkezu Âli'l-Beyt, ts.

Münâvî, Muhammed b. Abdurraûf b. Tacü'l-'arîfîn. *Feyzü'l-kadîr şerhu'l-Câmi'i's-sağîr*. Mısır: el-Mektebetü't-Ticâriyyeti'l-Kübrâ, 1356.

Müzzî, Yusuf b. Abdurrahman b. Yusuf. *Tehzîbü'l-kemâl fi esmâi'r-ricâl*. thk. Beşşâr 'Avvâd Marûf. Beyrut: Müessesetü'r-Risâle, 1400/1980.

Seyyid, Beşir. *Menhecu'l-İmâm el-Buhârî fi intikâihi min ehâdîsi'r-rûvati'l-mütekellem fihim. Mecelletü Külliyeti Usûli'd-Dîn ve'd-Da've bi'l-Menûfiyye* 39.

Sübkî, Abdulvahhâb b. Takiyyuddîn. *Tabakâtu'ş-Şafi'iyyeti'l-kübrâ*. thk. Mahmud Muhammed et-Tanâhî-Abdulfettâh Muhammed el-Hulv. Hicr li't-Tibâ'a ve'n-Neşr ve't-Tevzî', 2. Basım, 1413.

Süheylî, Abdurrahman b. Abdullah b. Ahmed. *er-Ravdu'l-ünüf fî şerhi's-sîreti'n-nabeviyye*. thk. Ömer Abdusselam es-Selâmî. Beyrut: Dâru İhyâi'tt-Turâsi'l-'Arabî, 1421/200.

Şehristânî, Muhammed b. Abdülkerîm. el-Milel ve'n-nihal. b.y.: Müessesetü Halebî, ts.

Şenkîtî, Muhammedü'l-Emîn b. Muhammed el-Muhtâr el-Ceknî. *Edvâü'l-beyân fî îdâhi'l-Kurân bi'l-Kur'ân.* Beyrut: Dâru'l-fikr, 1415/1995.

Şevkânî, Muhammed b. Ali b. Muhammed b. Abdullah. *el-Bedru't-tâli' bimehâsini mi ba'di'l-karni's-sâbi'*. Beyrut: Dârü'l-ma'rife, ts.

Şeybânî, Ahmed b. Muhammed b. Hanbel b. Hilâl b. Esed. *el-'İlel ve ma'rifetu'r-ricâl*. thk. Vasiyyullah b. Muhammed Abbas. Riyâd: Dâru'l-Hâncî, 1422/2001.

Şeyhu'l-Müfîd. *el-Mesâilu'l-cârûdiyye*. thk. eş-Şeyh Muhammed Kâzım. Beyrut: Dâru'l-Müfîd li't-Tibâ'a ve'n-Neşr ve't-Tevzî', 1414/1993.

Tirmizî, Muhammed b. İsa b. Sevre. *el-'İlelü'l-kebîr li't-Tirmizî Tertîbü 'ileli't-Tirmîzî el-Kebîr*. thk. Subhî es-Samerrâî-Ebu'l-Ma'âtîi en-Nûrî-Mahmud Halil es-Su'aydî. Beyrut: 'Alemü'l-Kütüb-Mektebetü'n-Nahdati'l-'Arabiyye, 1409.

Vezîr, Ahmed b. Muhammed b. Ali. *el-Musaffâ fî usûli'l-fıkh.* Beyrut: Dâru'l-fikri'l-Mu'asır, 1417/1996.

Vezîr, İbrahim b. Muhammed. *el-Feleku'd-devvâr fî 'ulûmi'l-hadîs ve'l-fikh ve'l-âsâr.* thk. Muhammed Salim 'İzzân. Sa'da: Mektebetü't-Turâsi'l-İslâmî, San'a: Dâru't-Turâsi'l-Yemenî, ts.

Yahya b. Ma'în, Ebû Zekeriyâ Yahyâ b. Mâ'in b. 'Avn b. Ziyâd b. Bistâm b. Abdurrahman el-Mürrî. *Târîhu İbn Ma'în rivâyetu'd-Devrî*. thk. Ahmed Muhammed Nûr Seyf. Mekke: Merkezü'l-bahsi'l-'ilmî ve ihyâu't-Turâsi'l-İslâmî, 1399/1979.

Yahya b. Ma'în, Ebû Zekeriyâ Yahyâ b. Mâ'in b. 'Avn b. Ziyâd b. Bistâm b. Abdurrahman el-Mürrî. *Târîhu İbn Ma'în rivâyetu 'Usmân ed-Dârimî.* thk. Ahmed Muhammed Nûr Seyf. Dımaşk: Dâru'l-Me'mûn li't-Turâs, ts.

Yâkût el-Hâmevî, Yâkût b. Abdullah er-Rûmî. *Mu'cemü'l-üdebâ İrşâdü'l-erîb ilâ ma'rifeti'l-edîb*. thk. İhsan Abbas. Beyrut: Dâru'l-Garbi'l-İslâmî, 1414/1993.

Zehebî, Muhammed b. Ahmed. *er-Ruvâtu's-sikâti'l-mütekellem fihim bimâ lâ yûcibu redduhum*. thk. Muhammed İbrahim el-Mûsilî. Beyrut: Dâru'l-Beşâiri'l-İslâmiyye, 1412/1992.

Zehebî, Muhammed b. Ahmed. *Mizânü'l-i'tidâl fî nakdi'r-ricâl*. thk. Ali Muhammed el-Bacâvî. Beyrut: Dâru'l-ma'rife, 1382/1963.

Zehebî, Muhammed b. Ahmed. *Siyeru a'lâmi'n-nübelâ*. thk. Şuayb el-Arnaut danışmanlığında bir komisyon. Müessesetü'r-Risâle, 1405/1985.

Zehebî, Muhammed b. Ahmed. *Tezkiretü'l-huffâz*. Beyrut: Dâru'l-Kütübi'l-'İlmiyye 1419/1998.

Zehebî, Muhammed b. Ahmed. *Zikru men yu'temedu kavluhu fi'l-cerh ve't-ta'dîl*. thk. 'Abdulfettâh Ebu Gudde. Beyrut: Dâru'l-Beşâir, 1410/1990.

Ziriklî, Hayruddîn b. Mahmûd b. Muhammed b. Ali b. Fâris. *el-A'lâm.* Dâru'l-'İlm li'l-Melâyin, 15. Basım, 2002.